Al-Daleel
مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies

The Relationship of Integration Between Theology and Natural Sciences

Othman Khalaf Miti

Master in Islamic Theology, Al-Mustafa International University, Ivory Coast.

E-mail: meite.qualif@gmail.com

Abstract

The developments following the Industrial Revolution of 1760 AD in Europe produced a new image of the natural sciences. These sciences rose to dominance in all matters due to the excessive confidence they gained. Consequently, those events precipitated a recession in the field of research based on rationalism-most notably in theological studies-with the result that it became a domain dedicated to raising questions that lie beyond the purview of scientific investigation. Moreover, its results became relative matters with little or no epistemic value in most cases. Since religious doctrines were based on these foundations, they also became unscientific. Undoubtedly, the real reason behind this transformation is the dominance of some sciences over others. Therefore, in this research, we wanted to shed light on the inherent relationship between the natural sciences and divine science (theology), clarifying the limits of each, and the way in which one needs the other, using an analytical and descriptive methodology. We concluded that the natural sciences, despite their importance, should be limited to matters subject to experimentation and that they are necessarily dependent on divine science (theology). As for the latter, although it benefits in some matters from the natural sciences, this benefit is very minimal, meaning that there is no justification for the subordination of divine science to the natural sciences.

Keywords: Theology, Natural Sciences, Principles, Issues, Purpose.

Al-Daleel, 2025, Vol. 8, No. 27, PP .130-164

Received: 22/01/2025; Accepted: 13/02/2025

Publisher: Al-Daleel Institution for Studies and Research

©the author(s)

CC BY

الدليل Al-Daleel
مؤسسة الدليل للدراسات والبحوث العقدية
Al-Daleel Institution for Doctrinal Studies

علاقة التكامل بين الإلهيات والطبيعيات

عثمان خلف ميتي
ماجيستر في الكلام الإسلامي، جامعة المصطفى العالمية، ساحل العاج.
البريد الإلكتروني: meite.qualif@gmail.com

الخلاصة

التطوّرات التي أعقبت الثورة الصناعية عام 1760 م في أوروبّا أفرزت صورةً جديدةً للعلوم الطبيعية. فقد تربّعت تلك العلوم على منصّة الحكم في جميع القضايا؛ وذلك للثقة المفرطة التي اكتسبتها. وكانت تلك الأحداث سببًا لكساد سوق الأبحاث المعتمدة على التعقّل ـ وبالخصوص الإلهيات ـ حتّى أصبحت مضمارًا لطرح الأسئلة التي لا يمكن للعلم الإجابة عنها. كما أصبحت نتائجها أمورًا نسبيةً لا تتمتّع بأيّة قيمة معرفية في الغالب. ولمّا كانت العقائد الدينية تستند إلى تلك الأصول؛ أضحت أيضًا غير علمية؛ ونتيجة ذلك تمّ تبديلها إلى عقائد مادّية تنطلق من النتائج التجريبية. ولا شكّ أنّ السبب الحقيقي وراء هذا التحوّل هو طغيان العلوم بعضها على الأخرى؛ لذا وددنا في هذا البحث أن نسلّط الضوء على العلاقة الكامنة بين العلوم الطبيعية والعلم الإلهي وبيان حدّ كلٍّ منهما، ووجه حاجة أحدهما إلى الآخر بمنهج تحليلي وتوصيفي. وقد انتهينا إلى أنّ العلوم الطبيعية على أهمّيتها ينبغي أن تكتفي بالأمور الخاضعة للتجربة كما أنّها متوقّفة بشكل ضروري على العلم الإلهي، وأمّا الأخير وإن كان مستفيدًا في بعض الأمور من العلم الطبيعي، إلّا أنّ هذه الاستفادة ضئيلة جدًّا، ممّا يعني أنّه لا مبرّر لتبعية العلم الإلهي للعلوم الطبيعية.

الكلمات المفتاحية: الإلهيات، الطبيعيات، المبادئ، المسائل، الهدف.

مجلّة الدليل، 2025، السنة 8، العدد 27، ص. 130 ـ 164
استلام: 2025/01/22، القبول: 2025/02/13
الناشر: مؤسّسة الدليل للدراسات والبحوث
© المؤلّف

المقدّمة

البحث عن العلاقة بين العلوم من المسائل التي تحظى بأهمّية بالغة؛ إذ إنّ من شأنه تسليط الضوء على تناسب العلوم، ورفع الغموض عن كثير من الزوايا التي قد تؤدّي الغفلة عنها إلى حرف العلم عن مساره الصحيح. ولم يكن هذا الأمر مخفيًّا عن أصحاب الصناعة العلمية؛ ولذلك نجد عند تصفّح آثارهم عنايةً خاصّةً بهذه المسألة؛ لما لها من أهمّية.

ولمّا كنّا نعيش في عصر طغى فيه العلم الطبيعي التجريبي على الساحة، فأصبح هذا العلم هو القاضي المطلق حتّى على القضايا العقلية؛ برزت الحاجة إلى التأمّل في العلاقة الموجودة بين العلم الإلهي الدارس لأحكام الموجودات وعللها والعلم الطبيعي بكلا قسميه، أي الذي يدرس الأحكام العامّة للجسم الطبيعي، والذي يدرس الظواهر الطبيعية. ولا شكّ في أنّ الالتفات إلى تلك العلاقة يؤدّي إلى فتح باب التعاون بين العلمين، كما أنّه يعين على الإجابة على الأسئلة التي يثيرها بعضهم حول المعتقدات الدينية الحقّة؛ لأنّ تلك المعتقدات تبتني بشكل أساسي على المبادئ العقلية البرهانية التي يقرّرها العلم الإلهي. وقد سعت دراسات كثيرة الى هذه المهمّة إلّا أنّها في الغالب مقيّدة ببيان نظريات الشخصيات، ولكن عملنا هذا يهدف إلى بيان ما يقتضيه العلمين بغضّ النظر عن مواقف العلماء. والإشكالية التي نسعى للإجابة عنها هي كالتالي: هل علم الطبيعيات بعد هذا التطوّر الكبير يجعلنا في غنًى عن الأبحاث العقلية؟

وقد اعتمدنا المنهج التوصيفي والتحليلي في هذا البحث؛ إذ بدأنا بدراسة كلٍّ من العلمين والوقوف على أجزائه، ثمّ انتقلنا إلى بيان العلاقة بينهما في الأخير، وقبل الدخول في المباحث الأساسية للبحث، وضّحنا المقصود من المصطلحات التي يتوقّف عليها البحث؛ لكي تتكوّن لدى القارئ المبادئ التصوّرية للبحث.

المبحث الأوّل: مفردات البحث

أوّلًا: الإلهيات

لفظ "الإلهيات" جمع "إلهية" وهو نسبة إلى الإله وصفة للعلم؛ ولذلك يقال العلم الإلهي. ويمكن أن يكون اللفظ صفةً للأمور أو الموضوعات أو المسائل [الموسوي، الإلهيات والفيزياء، ص 81]. وأصل التسمية من اللغة اليونانية، وهي مركّبة من (theos) بمعنى الإله و(logia) بمعنى الكلام. والمجموع هو الكلام حول الإله. ثمّ انتقلت إلى اللاتينية (theologia) ومنها إلى اللغة الفرنسية وكانت تطلق(theodicee) على المادّة الفلسفية الهادفة إلى إثبات وجود الإله وصفاته وردّ الشبهات التي كانت توجّه إلى ذلك كمشكلة الشرور، وكانت هذه المادّة ضمن النظام الدراسي الفرنسي في القرن التاسع عشر وبالتحديد للصفوف الثانوية. ثمّ انتقل اللفظ من الفرنسية إلى الإنجليزية بصورة (theology)، ويرادف علم اللاهوت في اصطلاح الغربيين.

وفي الاصطلاح يقصد به العلم بأحوال الموجود بما هو موجود. [الطباطبائي، نهاية الحكمة ص 8]

ثانيًا: الطبيعيات

الطبيعيات جمع "الطبيعي" وصفة للعلوم التي تهتمّ بدراسة الطبيعة، ويعادل في اللاتينية (physics) التي تعود جذورها إلى المصطلح الإغريقي (φυσικη) بمعنى "معرفة الطبيعة" أو "علم الطبيعة" أو "العلم الطبيعي" (natural science) نسبةً إلى الطبيعة، ومعناها مبدأ أوّل بالذات لحركة ما هي فيه بالذات وسكونه بالذات، وبالجملة لكلّ تغيّر وثبات ذاتي. [ابن سينا، الرسائل في الحكمة والطبيعيات، ص 86]

دخلت الفيزياء إلى اللغة اللاتينية بصورة (physica) ومنها إلى اللغة الأنجلو ـ فرنسية لتصبح (physique)، وفي اللغة الإنجليزية الوسطى بـ(physic) بمعنى العلم الطبيعي وترجم إلى العربية بالفيزياء. [الموسوي، الإلهيات والفيزياء، ص 7]

أمّا علم الطبيعيات اصطلاحًا فهو العلم الباحث عن العوارض الذاتية للجسم من حيث إنّه موضوع للحركة والسكون. [المصري، أنفع التقريرات، ج 2، ص 7]

وعرف أيضًا بوسيلة استقصاء تهدف إلى طرح الأسئلة حول العالم، والوصول إلى الإجابات وتقييم درجة ثقتها من خلال جهد جماعي مصمّم لضمان أنّها متأصّلة جيّدًا.

[The National Academy of Science.Engineering.Medecine, Reproductivity and Replicability in Science, P. 27]

لكنّ هذا التعريف هو تعريف العلم في مصطلحه الحديث الذي يشبه الطبيعيات في اصطلاح الحكماء. والمقصود في البحث كلاهما.

ثالثًا: العلم ومقوّماته

العلـم في اللغـة هو الفهم والكشـف والإدراك [الراغب الأصفهاني، المفـردات في غريب ألفاظ القـران، ص 580]. أمّـا في الاصطـلاح فقـد اسـتخدم في معانٍ عديـدة أهمّهـا: مطلق انشـكاف الواقع ومطلـق التصديق، والتصديـق اليقيـني الموجّه، ومجموعة من القضايـا المتأتّية عبر التجربة. [جمعی از دانشـمندان، هم‌اندیشـی معرفت‌شناسـی، ص 100]

ويقـال إنّ العلـم مجموعة مـن القضايا المتناسـبة سـواءٌ أكانت جزئيـةً كالقضايا التاريخيـة أو الكلّية كالمسـائل الرياضيـة. [حبیبی، درآمدی بر فلسـفه‌ی علـم، ص 30]

والمقصـود في هـذا البحـث هـو المعـنى الاخـير. والعلـم بهـذا المعـنى متقـوّم بأمـور هي: المبـادئ، والمسـائل، والأهـداف.

المبـادئ جمـع "مبـدإٍ"، وهو في اللغـة أصل الـشيء الذي انطلق منه وأساسـه. [معلـوف، المنجـد في اللغة العربيـة المعاصرة، ص 68]

أمّـا في الاصطـلاح فـهي التصـوّرات والتصديقـات الـتي تبتـني العلـوم عليهـا، فـهي عبـارة عـن الحـدود والمقدّمـات الـتي يتكوّن منها البرهـان [المـصري، أنفـع التقريـرات، ج 2، ص 424]، وينبـغي أن تكون تلـك المبـادئ مفروضـة الثبـوت في علـم سـابق إذا لـم تكـن بدهيـةً؛ لأنّـه لا يمكـن للعلـم أن يتولّى إثبـات مقدّماته.

أمّـا المسـائل فجمـع "مسـألة" وهي في اللغـة السـؤال والأمـر، والقضيّـة، والموضـوع. والمـراد بهـا اصطلاحًـا القضايـا الـتي محمولاتهـا عوارض ذاتيـة لموضـوع العلـم أو لأنواعه أو عوارضـه. [ابن سـينا، الشـفاء، المنطـق، ص 155]

والهـدف في اللغـة هو كلّ شيء عريـض مرتفع وأَهْـدَفَ الشيء، إذا انتصبـب [الفراهيدي، العـين، ج 4، ص 29]، ويرادفـه لفـظ الغايـة. وفي الاصطـلاح، يـراد به مـا لأجله يكون الـشيء [ابن سـينا، الشـفاء، ج 2 ص 283] بحيـث لا يتحصّـل ذلك الـشيء إلّا به.

المبحث الثاني: مقوّمات العلم الإلهي

تقـدّم أنّ معـنى العلـم المقصـود في هـذا البحـث هـو المجموعـة مـن المسـائل الكلّيـة تحـت عنوان واحـد. وهـو المنطبـق على علم الإلهيات بلا إشـكال. وبالتـالي فمن الـضروريّ أن تكون له أجـزاء يتقوّم بهـا والوقـوف على حقيقـة ذلك يتـمّ عـبر معرفة تلـك الأجزاء:

أوّلًا: مبادئ العلم الإلهي

أ ـ المبادئ التصوّرية

إنّ المبادئ التصوّرية للعلم تتمثّل في تعريف موضوعه وتعريف موضوعات المسائل إذا لم يكن الموضوع هو موضوع المسائل نفسه؛ باعتبار أنّ المحمولات التي تشكّل أعراضًا ذاتيةً للموضوع إنّما ترجع إليه بواسطة تلك الموضوعات.

وموضوع الإلهيات هو الموجود المطلق. [الشيرازي، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، ج 2، ص 24] وحيث إنّ معناه ـ سواء قصد به المعنى المصدري أو المعنى الاسمي ـ واضح، فلا حاجة إلى تعريفه؛ لأنّ التعريف يلزم عندما يكون المعرّف مركّبًا أو يكون من الأمور النظرية والوجود معنى بسيط بدهي؛ ولأجل ذلك ذكروا أنّ هذا العلم لا يحتاج إلى مبدإٍ تصوّري.

ب ـ المبادئ التصديقية

اتّضح أنّ الإلهيات لا تحتاج إلى مبدإٍ تصوّري. وفي هذا المطلب نتناول المبادئ التصديقية. وينبغي التذكير بأنّ المبادئ التصديقية على أقسام منها ما يسمّى بـ"الأصول المتعارفة" وهي المبادئ البدهية، وأخرى الأصول الموضوعة وهي تلك المبادئ التي تفتقر إلى دليل وحجّة، ويكون البحث عنها في علم آخر إمّا الأعلى من العلم الذي يعتمد عليه أو أدنى من ذلك العلم بطريقة لا يلزم الدور. وإذا تمّ إثباتها في العلم الآخر سمّيت بالمسلّمات وإلّا فمصادرات. نشير إلى أهمّ الأصول المتعارفة للعلم الإلهي لكن قبل هذا ينبغي الالتفات إلى أنّ هذا العلم إنّما يفتقر إلى الأصول الموضوعة غالبًا في مجال التطبيق، مثال تعداد العقول وأنّها عشرة، فإنّ ذلك مبنيٌّ على فلكيات بطليموس، وسيأتي مزيد بيان لهذه النقطة في المبحث الأخير.

المبدأ التصديقي الأوّل: الواقعية

إنّ أوّل ركيزة تقوم عليها الإلهيات هو القبول بالواقعية، وهذا المبدأ بدهي لا يحتاج إلى دليل وإليه أشار السيّد الطباطبائي في عبارته: «إنّا، معاشر الناس، أشياء موجودة جدًّا، ومعنا أشياء أخر موجودة ربّما فعلت فينا أو انفعلت» [الطباطبائي، نهاية الحكمة، ص 31]. إذ لولا الإذعان لهذا الأصل لما كان للبحث الفلسفي أيّ معنًى. وإن أنكره على بداهته السوفيسطائيون. [البدوي، موسوعة الفلسفة، ص: ز]

المبدأ التصديقي الثاني: قانون امتناع اجتماع النقيضين

هذا مبدأ بدهي أيضًا يكفي فيه النظر إلى موضوعه للتصديق به؛ لأنّ معنى النقضين هو أمران لا يجتمعان ولا يرتفعان، فالموضوع نفسه يفيد المحمول. وهذا أصل كلّ قضيّة وأمّ كلّ الأصول،

مـن دونهـا لا تقـوم المعـارف على قائمة، وهذا مـا بيّنه السـيّد الطباطبـائي في عبارته: «لا شـكّ أنّ هذا الأصـل هـو أشـدّ أصول الفلسـفة إحكامًا. وهـو ضرورة قائمة في كلّ العلـوم وفي الفلسـفة بوجه خاصّ» [الطباطبـائي، أصـول الفلسـفة والمنهج الواقعـي، ص 19].

المبدأ التصديقي الثالث: إمكان المعرفة العقلية المطلقة واليقينية

العقـل قـد يكـون وسـيلةً لإدراك العلـوم والمعـارف، وقـد يكـون هـو المصـدر لتلـك المعـارف، والمقصـود مـن المعرفـة العقليـة هي تلـك المعـارف التي يكـون العقـل مصـدرًا لهـا، وهي خارجة عن حكومـة التجربـة الحسّـية ودائـرة حكم الآثـار المنقولة. وهـذا النحو من المعـارف يتـأتّى في التصوّرات بتجريـد التصـوّرات الجزئيـة الـتي تـأتي مـن الحواسّ عـن الخصوصيـات الجزئيـة وأخـذ الخصوصيات المشـتركة بينهـا. أمّـا في التصديقـات فمن خلال الحكم على النسـبة الموجـودة بين طـرفي القضيّة. وذلك فيمـا لـو كان أجـزاء القضيّـة مجـرّدةً غـير مادّية، ففي هـذه الحالـة لا تقبل سـوى المنهج العقـلي منهجًا. وقـد رفـض بعـض المذاهـب الفلسـفية الغربيـة هـذا النحـو مـن المعـارف في التصـوّرات وكذلـك في التصديقـات [نجيـب، نظريـة المعرفـة، ص 37]؛ إذ ذهـب الوضعيـون إلى أنّ السـبيل الوحيـد للكشـف عن الواقـع هـو المنهـج التجريبي الحسّي [كريمـة، الوضعيـة المنطقيـة والعلم المعـاصر، ص 151]، أمّا المعـارف العقلية الـتي لا يمكـن التحقّـق منهـا تجريبيًّـا، فـهي فارغة عـن المعـنى. أمّا قيـد الإطلاق فالمـراد منـه الكلّية والعموميـة في مقابـل النسـبيين الذيـن يفرّقـون بـين الـشيء كمـا هـو عليـه في الواقـع، والـشيء كما ندركـه، وتتكـوّن المعرفـة عندهـم بالثـاني، وهي محكومة بالأمـور الخارجيـة. وتلك الأمـور الخارجية قـد تكـون ناتجـةً عن البيئـة أو عن الثقافـات الموروثـة أو العوامل النفسـية. ولو تمّت هـذه الدعوى لما كان للفلسـفة أيّ معـنًى؛ إذ إنّنـا نـروم وراء هـذا البحـث الوصـول إلى الحقيقة والكشـف عن الأحكام الكلّيـة للموجـودات بمـا هي موجـودة كما سـيأتي بيانه.

فالبحـث الفلسـفي إذن يقـوم على خلفيـة موضوعية المعرفـة وعدم تقييدهـا بالـشروط الذاتية التي تجعـل نتيجتهـا أمـرًا نسـبيًّا. أمّـا اليقينيـة فالمـراد بها هـو اليقـين بالمعنى الأخـصّ بحيث يكـون ثبوت المحمـول للموضـوع ضروريًّـا، وسـلبه عنـه ممتنعًـا محـالًا. ونيـل هـذه الدرجـة مـن اليقين محـال عند الشـكّاكين، فهـم يعتقـدون أنّه لا سـبيل إلى القطـع بأنّ مـا نعلمه من الحقائـق الخارجة عنّـا مطابق لما عليـه الواقـع، ويشـهد على ذلـك أنّ العالـم في تغيّر دائـم. [انظر: المصدر السـابق]

ثانيًا: موضوع العلم الإلهي

بعـد أن تسـالمت كلمـات الحكمـاء على كـون الملاك المائـز بين العلـوم هـو الموضـوع، كان لزامًا أن يكـون لـكلّ علـم موضوع. وعلى رغـم من ذلـك اختلفوا في صحّـة عمومية تلـك القضيّة لـكلّ العلوم؛

إذ ذهب بعض الحكماء كالسيّد الطباطبائي [الطباطبائي، الحاشية على كفاية الأصول، ص 12] وجوادي آملي [جوادى آملى، رحيق مختوم، ص 218] إلى اختصاصها بالعلوم التي ترتبط بالواقع، أي العلوم الحقيقية لا الاعتبارية، فلم يقع خلاف بينهم في ضرورة وجود موضوع للفلسفة مطلقًا. وأكثر البحث تفصيلًا في تحقيق موضوع العلم الإلهي ابن سينا في موسوعة الشفاء، وقد طُرحت أمور عدّة بوصفها موضوعًا لهذا العلم، لكنّ أكملها هو الموجود بما هو موجود عارٍ عن كلّ القيود.

ثالثًا: المنهج

السلوك إلى الكشف عن المجهول يتمّ عبر مناهج عديدة [الربّاني، مناهج الاستدلال، ص 10]، تبعًا لطبيعة الموضوع الذي نرمي معرفة أحكامه. بعبارة أخرى طبيعة الموضوع هي التي تحدّد المنهج الذي ينبغي اتّباعه في التحقيق، كما أنّ لخصوصيات النتيجة المتوخّاة سهمًا في معرفة المنهج أيضًا. بناءً على هذا يجدر بنا لتحديد معرفة منهج العلم الإلهي النظرُ في خصوصيات كلٍّ من موضوعه والنتيجة المتوخّاة. ولمّا كان موضوع العلم الإلهي هو الموجود وهو من المفاهيم المنتزعة والمفهوم ليس من المحسوسات، فلا يمكن معرفة أحكامه بالمناهج الحسّية والتجريبية. ثمّ إنّ النتائج التي ينتهي إليها البحث الفلسفي ينبغي أن تتّسم بالكلّية، أي أنّها شاملة لكلّ الموجودات ويقينية وضرورية. وليس من المناهج ما يحقّق الغرض المذكور إلّا المنهج العقلي البرهاني؛ لأنّ منطلقه هو القضايا البدهية مرتّبةً بأقوم الصور وهو القياس. والسلوك البرهاني يكون على ثلاثة أنحاء تارةً بالانتقال من طبيعة معلول إلى علّته الخاصّة، فهذا لا يحقّق اليقين المطلوب. وقد يكون بالانتقال من العلل إلى معلولاتها وهو محقّق لليقين؛ لأنّ ذوات الأسباب لا تعرف إلّا بأسبابها، غاية الأمر أنّ هذا النحو من السلوك لمّا كان لا يتحقّق إلّا بالوقوف على العلّة، فاستعماله في العلم الإلهي متعذّر؛ وذلك لأنّ واجب الوجود لا علّة له، ولكن يمكن اعتبار صفاته عللًا تحليليةً حسب برهان الملازمات. [انظر: مصباح اليزدي، تعليقة على نهاية الحكمة، ص 28]

وتارةً أخرى يكون بالانتقال من المفاهيم إلى لوازمها العامّة، وهو برهان الملازمات، فهو بلا ريب يجري على موضوع الإلهيات ويحقّق اليقين المطلق الضروري الكلّي. [انظر: العابدي، لباب المنطق، ص 227 و228]

رابعًا: مسائل العلم الإلهي

لا يمكن اعتبار أيّ شيء كان مسألةً من مسائل العلم الإلهي، بل لا بدّ من ضوابط وشروط تتوفّر على ذلك الشيء؛ ليصلح أن يكون مسألةً لهذا العلم. والمعيار الأساسي لكون المسألة فلسفيةً هي أن تكون من الأعراض الذاتية للموجود من دون أيّ قيد آخر سوى الإطلاق، لمّا ثبت

أنّ العلـوم تبحـث عـن الأعـراض الذاتيـة لمواضيعهـا، وأنّ موضوع الإلهيـات هو الموجـود. ولكي يثبت كـون الـشيء عرضًـا ذاتيًّـا للموجود؛ لا بـدّ مـن توفّر الـشروط التالية:

ـ العموميـة: بمعـنى أنّ تلـك الأعـراض لا تختـصّ بموضوع علـم دون الآخر، بل هي مشـتركة بين جميـع موضـوعات العلـوم، والمقصود من الاشـتراك هـو أن لا تكون مسـألة في أيّ علم مـن العلوم.

ـ أن تكـون مـن الأعراض التحليليـة للموجود: الأعراض على قسـمين: أعـراض تحليلية وأعراض خارجيـة. والمسـائل الفلسـفية لا تكـون إلّا أعراضًـا تحليليـةً. والمقصـود مـن التحليـل هـو التفصيل الذهـني، أي أنّ للذهـن أن يفـرّق بينها وبـين معروضها، وان كانـا موجودين معًا في الخـارج. فالأعراض التحليليـة عبـارة عـن تلـك الأوصاف الـتي لا تنفصل عـن موصوفها خارجًـا، كما أنّها ليسـت زائدةً عليهـا أيضًـا، بـل هي عـين موصوفهـا، إلّا أنّ للذهـن أن يفصـل بالتحليل بينهمـا، وبه يتجـلّى الفرق بين المفاهيـم الفلسـفية والاعتباريات.

ـ الاختصاص بالموجود بما هو موجود.

أ ـ أقسام مسائل الفلسفة

إنّ المسـائل عبـارة عـن قضايـا مؤلّفـة من موضـوع ومحمول تبحـث في العلـم نفسـه؛ إذ إنّ وظيفة العلـم تتمحـور حول إثبات تلـك المحمولات للموضوعات. فالمسـائل إذن تنقسـم من جهـة موضوعاتها كمـا تنقسـم من جهـة محمولاتها. هذا مـن الجهة الصوريـة، أي كيفية ترتيـب أجزاء القضيّـة، وهناك تقسـيم آخـر بلحاظ ماهية تلك المسـائل، نشـير إليـه بعد عرض الأقسـام باللحـاظ الأوّل.

1ـ أقسام المسائل الفلسفية باعتبار موضوعاتها

يمكن تقسيم موضوعات مسائل الفلسفة الأولى إلى قسمين:

الأوّل: موضوعات داخلة في الموجود بما هو موجود، وهي على نحوين:

ـ عـين موضـوع العلـم: إنّ مـن الأمـور التي يبحـث عنها العلـم الإلهي، أحـكام الموجـود مطلقًا، كالبحـث عـن الموجود واحـدًا أو كثـيرًا، ذهنيًّا أو خارجيًّـا، قديمًا أو حادثًـا، بسـيطًا أو مركّبًا، أصيلًا أو اعتباريًّـا. والمسـائل الـتي تكـون موضوعاتهـا مـن هـذا القبيـل تسـمّى بالمباحـث العامّـة للوجود أو الأحـكام الكلّيـة للوجـود أو الإلهيات بالمعـنى الأعمّ.

ـ شـبيهة بأنـواع الموجـود: مفهـوم الموجـود من المعقـولات الثانيـة، فليس مـن قبيل الماهيـات التي تتكـوّن مـن جنس تحته أنـواع، بل ينتزع مـن الطبائع؛ لذا عبّروا عـن المفاهيم المندرجة تحته بالشـبيهة بأنواعـه لا أنواعـه. ومثـال ذلك الجواهر والأعـراض، فإنّ الأحـكام العارضة عليهما عارضـة على الوجود.

الثاني: موضوعات خارجة عن الموجود بما هو موجود.

وهنا قسم واحد وهو عبارة عن المفاهيم التي هي كالأعراض بالنسبة للموجود، وليست أعراضًا له؛ إذ الموجود ليس جوهرًا قابلًا لتلك المفاهيم، بل هي من قبيل الأعراض التحليلية، وهذا لا يعني أنّ هذا القسم فقط هو الأعراض الذاتية التي ينبغي أن تبحث في الإلهيات؛ لأنّ العرض الذاتي في باب العلوم شامل للذاتي في باب الإيساغوجي والعرضي في باب البرهان.

2ـ أقسام المسائل الفلسفية باعتبار المحمولات

المتقرّر أنّ محمولات المسائل الفلسفية عبارة عمّا يعرض أحد أقسام الموضوعات المذكورة أعلاه من دون حيثية تقيّدية، بناءً على هذا تنقسم مسائل الفلسفة من حيث محمولاتها إلى الأقسام التالية:

الأوّل: محمولات المسائل العامّة

تقدّم أنّ من موضوعات مسائل الإلهيات ما يساوي موضوع العلم، فالأوصاف التي تعرض على هذا النوع إنّما يكون عروضها بلا واسطة، وليست مخصوصةً بنوع من الموجودات دون الأخرى وهي على نحوين:

ـ محمولات تساوي الموضوع، كالقول بأنّ الوجود أصيل، فلا ينحصر هذا الحكم على موجود دون آخر ومثال آخر التشكيك في الوجود.

ـ محمولات أخصّ من الموضوع، لكن تكون مع مقابلها مساويةً للموضوع، كقولنا الموجود إمّا واجب وإمّا ممكن، أو إمّا علّة أو معلول. فإنّ كلًّا من العلّة والمعلول والواجب والممكن تحمل على الموجود دون سبق تخصّص وتقييد، لكن لو أخذناها بمفردها نجدها أخصّ من الموجود، فليس كلّ موجود علّةً كما أنّه ليس كلّ موجود معلولًا. لكن إذا أخذت كلتا الصفتين يصلح أن تكون محمولًا ومساويًا للموضوع. وهذه القضايا وإن كان تلوح منها صبغة الشرطية المنفصلة المقتضية للتعاند بين الطرفين، إلّا أنّها ليست هي، بل هي من قبيل القضايا الحملية التي محمولاتها مركّبة، ويعبّرون عنها بالقضايا الحملية مردّدة المحمول.

الثاني: محمولات الموضوعات الشبيهة بأنواع موضوع العلم

ذكرنا أنّ من موضوعات مسائل الإلهيات ما تكون بمنزلة أنواع لموضوع ذلك العلم، فمحمولاتها تعدّ أعراضًا ذاتيةً للموجود بما هو موجود، لكنّ عروضها عليه يكون بواسطة تلك المفاهيم. ومثال ذلك أحكام الجسم والجوهر والعرض والنفس والعقل. وهذه المسائل تشكّل موضوعات العلوم، وهي مندرجة تحت مسائل الفلسفة العامّة، أي الإلهيات بالمعنى الأعمّ، والبحث عنها هو في الحقيقة تحقيق في المبادئ التصوّرية والتصديقية للعلوم.

ب ـ ماهية المسائل

الأقسام التي عرضناها لمسائل الفلسفة تمثّل الأحكام الصورية للمسائل، أمّا بالنسبة لحقيقة هذه المسائل من حيث موادّها، فيمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

1ـ القسم الأوّل عبارة عن دراسة الأحكام العامّة للوجود بدءًا من معرفة حقيقته، ثمّ دراسة العلاقة القائمة بين الموجودات، والتي من خلالها يتبيّن أنّ الموجودات منها ما هو مستقلٌّ ومنها ما هو محتاجٌ، وله توقّف على الموجود المستقل، كما يتبيّن ما بينها من الفعل والانفعال والتأثّر والتأثير. وكذلك يتّضح من دراسة هذا القسم من المسائل أنّ الموجود لا ينحصر على المحسوس كما أنّ التغيّر الملحوظ يؤول إلى حقيقة لا تقبل الحركة والتغيّر. ويتناول مسائل مرتبطةً بالمعرفة وكيفية تحقيقها، وبالإضافة إلى ذلك دراسة موضوعات سائر العلوم.

2ـ القسم الثاني مرتبط بمصير الإنسان، ويتناول الإجابة على الأسئلة الأساسية التي تواجه كلّ بشر، أعني السؤال عن المبدإ والهدف من الحياة والمعاد. فإنّه من خلال تحليل ماهية الإنسان والوقوف على حقيقته التي هي نفسه، ندرك أنّه لا تنقطع حياته بموت البدن، كما أنّنا نتمكن من تحديد كماله الحقيقي. ونتمكن من معرفة أعراض تلك النفس من حرّية واختيار وغيرهما ممّا له دخل بشكل أساسي في تنظيم الحياة البشرية.

3ـ القسم الثالث عبارة عن المسائل المتعلّقة بواجب الوجود، من قبيل إثبات وجوده وصفاته. وهذا القسم هو الغاية القصوى التي ينتهي إليه بحث العلم الإلهي.

خامسًا: أهداف العلم الإلهي وغاياته

ينبغي أن يعلم أنّه إذا أخذنا الفلسفة بمعنى هذه المسائل نفسها فلا يمكن تصوّر غاية راجعة إلى نفسها؛ إذ لا يوجد شيء وراء موضوعها ليكون غايةً لها. أمّا إذا أخذناها بمعنى العلم بمسائلها فتكون لها غاية راجعة إلى نفسها وكذلك إلى غيرها وهذا المعنى الذي على أساسه تترتّب الغاية هو المراد. وينبغي البحث عن تلك الغاية في مستويات ثلاثة: المستوى الأوّل الغايات الراجعة إلى العلم نفسه، والمستوى الثاني الغايات الراجعة إلى العالم، والمستوى الثالث الغايات الراجعة إلى شيء آخر. ثمّ إنّ الغاية الراجعة في كلّ علم تتمثّل في تحقيق مسائل هذا العلم وإقامة الأدلّة المناسبة عليها. من هنا سوف نكتفي بعرض الغايات الراجعة إلى العالم وإلى الأمر الآخر الذي هو سائر العلوم.

أ ـ معرفة الموجودات الحقيقية.

إنّنا نعيش في عالم نشعر فيه وجدانًا بوجود موجودات أخرى معنا، ولا نشكّ أبدًا في أنّ بعض هذه

الموجـودات هي موجـودة بالحقيقة وليسـت وهميـةً خلافًا للسفسـطائيين، كمـا أنّها ليسـت اعتباريةً؛ ولذا كان مـن الـضروريّ معرفـة الموجـودات الحقيقيـة وتميّزهـا عـن الموجـودات الوهميـة والاعتبارية، ومـن هنـا يبيّن السـيّد الطباطبائي غايـة العلم الإلـهي بقوله: «وغايتهـا معرفة الموجـودات على وجه كلّي، وتمييزهـا ممّا ليـس بموجود حقيـقي» [الطباطـائي، نهاية الحكمـة، ص 7].

ولكي تتّضح هذه الغاية أكثر سوف نبيّن أقسام الموجودات:

الأوّل: عبـارة عـن أمـور خارجـة عن المدرك نفسـه، فإنّهـا موجودة، سـواءٌ أدركتها النفـس أو لا، كالأرض والسـماء والإنسـان والثلاثـة عدد، وما شـاكل ذلك مـن التصـوّرات والتصديقات.

الثـاني: أمـور لا وجـود لهـا في الخـارج إلّا أنّ الذهـن يصنعهـا، وذلـك لتنظيـم الحيـاة البشريـة ولسـدّ حاجاتـه؛ إذ يرتّـب عليهـا أحكامًـا من أجـل تحقيق بعـض الغايـات والأغراض، كالرئاسـة وغيرهـا [الطباطبـائي، أصول الفلسـفة والمنهج لواقعي، ج 2، ص 487]، وللواهمـة دور كبـير في انـتزاع مثـل هـذه الأمور.

الثالـث: الإدراكات والقضايـا الوهميـة: الواهمـة مـن القـوى الإدراكيـة للنفـس التي لهـا دورها في التصـوّر وفي التصديـق. فـهي تـدرك المعـاني المرتبطـة بالمحسوسـات الجزئيـة الـتي لا مـادّة لهـا، كشـجاعة الفـارس الفـلاني ومحبّـة الأمّ لطفلهـا، وبهذا تسـاعد العقـل في إدراك تلك المعاني بشـكل كلّي غـير مرتبـط بالمـادّة. أمّا في التصديقات فتسـاعد العقـل في الحكم على القضايا الجزئية المحسوسـة مـن خـلال إدراكهـا لتلك المعـاني. فهذه القـوّة دورها انـتزاع المعاني الجزئيـة من الأمور المحسوسـة، ولكـن عندمـا تتعـدّى حدودهـا وتـسري حكم موضـوع جـزئي على موضوع آخـر نتيجة وجود شـبه بينهمـا قـد يحصـل فيهـا الخطأ، كإيقـاع الملازمة بين الصفـار والمـرارة نتيجة تـذوّق دواء أصفر مرّ، فيـسري الحكـم بالمـرارة إلى العسـل لكونـه أصفـر. كما أنّهـا تتـسرّع في الحكم على الموضـوعات التي لا ينالهـا الحـسّ مطلقًـا بحكم مـا يشـابهها في المحسوسـات، كتصوّر مـكان للباري ﷻ؛ لمـا اعتادت عليـه مـن انـتزاع الأمكنـة الجزئية مـن المحسوسـات. فالواهمة مـع أنّها مصـدر لكثير مـن الأخطاء العقليـة بسـبب تدخّلهـا في الحكـم على الأمـور المجـرّدة، إلّا أنّ لهـا فوائـد معرفيـةً كثـيرةً في الأدب والفـنّ وغيرهمـا، ولهـا آثار غـير معرفية أيضًـا تتمثّل بمسـاعدة القـوّة العمليـة الإنسـانية بتحريك الخلايـا أو انقباضها.

ولا شـكّ في أنّ أحـكام هـذه الإدراكات الثلاثـة مختلفـة فيمـا بينهـا، وعـدم التمييز بينها يـؤدّي إلى آثـار سـيّئة على المسـتوى النظـري والعمـلي. فالنظر الفلسـفي يضع حـدًّا فاصـلًا بين هـذه الموضوعات وأحكامهـا، ومـا ينبـغي أن يترتّـب عليها مـن لوازم.

ب ـ بناء رؤية كونية صحيحة

إنّ الإنسان بعد أن التفت إلى ما يجري حوله وإلى نفسه والحياة التي يخوضها يطرح على نفسه بعض الأسئلة الأساسية. تلك الأسئلة مرتبطة بالواقع والإنسان والحياة والكون. والإجابة عليها هي التي ترسم للإنسان المعالم العامّة لحياته، ويعبّر عنها بـ"الرؤية الكونية". ومن هذه المنظومة الفكرية ينبثق نظام عملي على مستوى الأخلاق والاجتماع والسياسة اصطلح عليه بـ"الأيديولوجيا". بعبارة أخرى إنّ السلوك العملي للإنسان نتيجة لمجموعة من التصوّرات والتصديقات التي يحملها حول نفسه والعالم والحياة. ومن المسلّم أنّه ليس لأيّ علم أن يجيب عن تلك الأسئلة؛ لأنّها ليست مرتبطةً بخواصّ المادّة التي يناالها الحسّ. فالعلم الوحيد المتكفّل بالإجابة عليها هو "علم الإلهيات".

جـ ـ تفسير الظواهر الكونية

إنّ بين الظواهر الكونية بما فيها الإنسان علاقاتٍ وترابطًا، والنظر في تلك العلاقات الحاكمة بين الظواهر يدلّ الإنسان إلى الاعتقاد بوجود عامل آخر وراء هذا العالم. ولا شكّ أنّ فهم هذه العلاقة يعين الإنسان على معرفة موقعه في نظام الكون، وما ينبغي أن تكون عليه حياته. وفهم تلك الظواهر يتمّ عبر طريقين: الأوّل دراسة كلّ ظاهرة بخصوصها، والثاني دراستها جميعًا لمعرفة القوانين الحاكمة عليها. ولا يغني أحد الطريقين عن الآخر لاختلاف في النتائج المترتّبة على كلٍّ منهما. أمّا نتيجة الطريق الأوّل فهي معرفة خصوصيات الموضوعات الخاصّة بما هي هي، أمّا نتيجة الطريق الثاني فهي الكشف عن الأحكام الكلّية لتلك الظواهر، لا لأنّها موضوع خاصّ، بل من حيث هي عضو في النظام الوجودي. والعلوم المتكفّلة بالطريق الأوّل هي العلوم الجزئية التي هي قاصرة عن نيل الغرض الثاني الذي هو ميدان لعلم أعمّ وهو الإلهيات.

د ـ تحقيق مبادئ العلوم

لا شكّ أنّ الإنسان يعيش في كون مفعم بالأسرار ومنغلق على الكنوز والجواهر؛ ولكي يحقّق لنفسه حياةً سعيدةً يحتاج أن يستفيد من تلك الظواهر بشكل صحيح. ويستحيل هذا الأمر إلّا من خلال اكتشاف مكنونات العالم وأسراره، وقد سعت البشرية إلى ذلك منذ نعومة أظفارها إلى يومنا هذا. ومن الواضح أنّ تحقيق أيّ علم مرهون ببعض المقدّمات والمبادئ التي تكون الدراسة على أساسها منتجةً ومفيدةً. ولاختلاف العلوم، تختلف تلك المقدّمات أيضًا، وهي عبارة عن تقديم تصوّر صحيح حول موضوعات العلوم وحول المفردات المستخدمة فيها وفرضيات لو لم يتمّ التصديق بها أو التسليم بها لما أمكن الشروع في تحقيقها. والعلم المتكفّل بإثبات المبادئ العامّة لجميع العلوم هو العلم الإلهي.

هـ ـ إكمال النفس

إنّ حقائـق الأنـواع بفصولهـا وفصـل الإنسـان هـو النفـس الناطقـة. والمـراد بالنفـس هـو الجوهر المجـرّد ذاتًـا والمفتقـرة في فعلهـا إلى المـادّة، والمـراد مـن النطق هـو جوهر قابـل لاكتسـاب الكمالات والارتقـاء إلى الدرجـات العليـا. وهـذا الاسـتكمال يكـون بوصـول النفـس إلى مرتبـة العقـل الفعّال؛ وذلـك أنّ النفـس في أوّل نشـأتها تبـدأ السـير من المرحلـة الهيولانية، وعندهـا تكون غـير متوجّهة إلى أيّ شيء مـن العلـوم، ثـمّ ترتـقي إلى مرحلة الملكة، وفيهـا تكون حائـزةً للبدهيات التي باسـتخدامها تتمكـن مـن تحصيـل العلـوم الأخرى، ثـمّ بعد تحصيلهـا ملكة كسـب العلـوم باسـتخدام البدهيات تتمكـن مـن تلـقّي الصـور العلمية مـن الموجود العـالي، فهي عند هـذه الحالـة تصبح عقلًا مسـتفادًا، وتشـكّل الصـور العلمية الـتي تحصل عليها كمالهـا الثاني وتتخلّق بهـا، ولمّـا كان أشرف المعلومات هو واجـب الوجـود، فإدراكه منتـهى الكمالات.

المبحث الثالث: مقوّمات علم الطبيعيات

أوّلًا: المبادئ

تتكـوّن مبـادئ العلـم الطبيـعي سـواء التصديقية منهـا أو التصوّريـة من قضايـا إمّا بدهيـة بذاتها أو أصـول موضوعـة. لنذكـر أهـمّ تلك المبادئ حسـب التقسـيم المذكور (وجلّ ما سـنذكره مـن المبادئ عامٌّ للطبيعيات):

أ ـ مبادئ موضوع العلم الطبيعي

1ـ قبـول الواقـع الموضـوعي: فـكلّ جهـد فكـري يتوقّف تحقّقـه على وجـود عنصرين أساسـيين هما: العالـم والمعلـوم. أمّا العنصر الثـاني فلا يكون إلّا موضـوعًا مغايرًا للعالِـم، إمّا اعتبـارًا أو حقيقةً. وينبغي أن يكـون متحقّقًـا لـكي يصـحّ أن يكـون معلومًـا في الأمـور الحقيقيـة وحـاضرًا عنـد المعتـبر في الأمور الاعتباريـة. فالأمـر نفسـه جـارٍ في الطبيعيـات، وعلى هذا الأسـاس لا بدّ أن يكـون ثبـوت الواقع العيني مسـلّمًا لدى العالـم. والمقصـود بالواقـع الخارجي هنا ليـس المفهوم العـامّ، بل خصوص ما هو مـادّي منه.

2ـ موضوعيـة الموضـوع: موضـوع العلم الطبيعي هو الجسـم الطبيـعي من حيث الحركة والسـكون. والموضـوع مـن علـل تكـوّن العلم فلا يمكـن أن يكـون متوقّفًا عليـه أو متأخّـرًا عنه. بنـاءً على ذلك ينبـغي أن يكـون موضوعية الجسـم ثابتًـا وأنّه متغيّر ليصحّ دراسـته من هـذه الجهة. هـذا في الطبيعيات القديمـة ونفسـه جـارٍ في الحديثـة مع الفـارق في الموضوع نشـير إليه في الفـرع اللاحق.

3ـ العالم الطبيعي محكوم بالقوانين الثابتة:

[The National Academy of S.E.M., Reproducibility and Replicability in Science, p. 30]

هـذا العلـم يبحـث عـن قوانـين عالم المـادّة بشـكل عامّ، وهـذه الغايـة تكـون مـبرّرةً إذا كان العالم الطبيـعي محكومًـا بقانـون ثابـت، وإلّا إذا كان الفـرض أنّ الحوادث تقـع على نحو الصدفـة وخارجةً عن النظـام، أو أنّ لـكل عنـصر جـزء نظامـه الخـاصّ، فلا يكـون للسـعي إلى معرفتها أيّـة فائدة.

4ـ إمـكان تجزئـة الظواهـر الطبيعيـة إلى عنـاصر. هـذا الـشرط ضروري في العلـم الحديـث؛ لأنّـه يتعـاطى مـع الظواهـر الطبيعيـة بمنهج تجـربي. وهو مرهـون بأن تكـون تلك الظواهـر قابلـةً للتجزئة. والعلمـاء في هـذا الأمـر بـين قائـل بوحـدة العالـم الطبيعة ونـافٍ لذلك.

5ـ حكـم الـكلّ ليـس إلّا أحـكام أجزائـه، فالأشـياء الكبـيرة مركّبة من الأجـزاء، ويمكـن معرفة سـلوك الأشـياء الكبيرة بواسـطة هـذه العنـاصر الجزئية.

[Feibleman, A Set of Postulates and A Definition for Science, Philosophy of Science, V. 15, P. 36]

6ـ إمـكان العلـم بعبـارة أخـرى إنّ هذا الواقع الذي نسـعى لمعرفتـه صالح لأن يـأتي إلى الذهن، وإلّا لا تكـون لحركتنـا فائـدة؛ إذ هي محكومة بالفشـل قبل الشروع. ويتفـرّع على هذا المبـدإ الإيمان بقيمة العلـم، أي أنّ مـا نتوصّـل إليه من خـلال فهمنا للواقع أمـر واقعي. [گلشنی، تحلیلی بـر دیدگاه‌های فلسـفی فیزیکدانـان معاصر، ص 36]

7ـ اسـتحالة اجتمـاع النقيضـين: هذا الأصل هـو مبدأ كلّ المبـادئ والمعارف، وهو يعـني أنّ إدراك أيّ موضـوع يتوقّـف ضمنيًّـا على أنّ الواقـع على حالة واحـدة، وهي إمّا الإثبات أو السـلب لا غير.

ب ـ مبادئ العلم الطبيعي نفسه (هذا القسم مختصّ بالطبيعيات الحديثة)

1ـ الذهـن والخـارج أمـران متغايـران، وليس للإنسـان إلّا مشـاهدة الخارج مـن دون أن يكون له دخـل في صنعهـا، بـل له أن يصف الظواهـر التي تحـدث. [المصدر السابق]

2ـ معلوماتنـا عـن الواقـع الخـارجي تـأتي عن طريـق المشـاهدة، وأدواتنـا الإدراكيـة وان كانت قد تؤثّـر في المعلومـات الـتي نتلقّاهـا، إلّا أنّ ذلك التأثـير لا يغيّر من الواقـع. فما نحصّله يشـكّل قانونًا عامًّا وشـاملًا ضمـن شروطـه، وإن كان قابـلًا للتغـيّر في شروط أخـرى لـم تنكشـف لنـا، بمعـنى أنّ هناك ترابطًـا علّيًّـا معرفيًّا بـين نتائج اليـوم والتنبّؤات.

3ـ المنهج التجريبي هو الطريق الأمين للوصول إلى الأحكام الكلّية انطلاقًا من الجزئيات.

ثانيًا: الموضوع

الطبيعيات القديمة كانت تدرس الجسم الطبيعي من حيث الحركة [ابن سينا، النجاة، ص 189]، وهي من العلوم النظرية التي تقوم على البرهان العقلي، وهذا لا ينفي اعتمادهم على التجربة في العلوم الجزئية التي تتفرّع عن الطبيعيات.

أمّا الطبيعيات الجديدة فهي في الواقع عبارة عن العلوم المتفرّعة عن الطبيعيات، فهما مختلفتان في الموضوع؛ لأنّ الطبيعيات القديمة تهتمّ بالجسم الطبيعي بالدرجة الأولى، أمّا الطبيعيات الجديدة فقد ذكر المختصّون فيها عدّة أمور كموضوع هذا العلم ترجع جميعها إلى أمر واحد وهو الظواهر الخاضعة للتجربة [NOLA, Philosophy, Science, Education and Culture, P. 201] أو العالم الخارجي للظواهر الطبيعية. [James Feibleman, Philosophy of Science, V. 15, P. 36 - 38]

ثالثًا: المنهج

قد تبيّن أنّ الطبيعيات القديمة تبحث عن الأحكام العامّة للجسم الطبيعي من حيث إنّه موضوع للحركة والسكون، وإنّ الطبيعيات الحديثة تبحث عن الأجسام الثانية من حيث العلاقة بينها، فإنّ الأولى تقوم على المنهج البرهاني، أمّا الثانية فتعتمد المنهج التجريبي. وهذا الاختلاف أو التلفيق المنهجي قاد بعضهم إلى القول بأنّ العلم الطبيعي ليس خاضعًا لمنهج معيّن محدّد، بل كلّ ما في الأمر أنّ الباحث هو من يختار المنهج وفقًا لغايته ولخلفياته. [باربور، علم و دين، ص 170]

لكنّ الصحيح هو أنّ الغرض إذا تعلّق بمعرفة الأحكام العامّة للأجسام الطبيعية فلا سبيل لمعرفة تلك الأحكام إلّا عن طريق البرهان العقلي المنطلق من الملاحظات والمشاهدات، أمّا لو أردنا كيفية الارتباط والتأثيرات الظاهرية بين الأجسام، وكيفية الاستفادة من هذا الارتباط لما يخدم الإنسان في حياته فلا سبيل إلى ذلك إلّا بالمنهج التجريبي. وعليه يظهر جليًّا أنّ الإلهيين لم يهتمّوا بالبحوث التجريبية في الطبيعيات؛ لأنّ غرضهم كان مختلفًا عمّا يطلب من الدراسة التجريبية الصرفة.

رابعًا: المسائل

الملاك الأساسي في مسائل الطبيعيات القديمة هو كون المسألة من الأعراض الذاتية للجسم الطبيعي، أمّا في الطبيعيات الحديثة فيشترط أن تكون المسائل أوّلًا محسوسةً وثانيًا متكرّرةً؛ ولا يلزم أن تكون المحمولات فيها أعراضًا ذاتيةً، ويمكن تقسيم مسائل الطبيعيات إلى أقسام:

أ_ الأعراض الذاتية لمطلق الجسم

يعبّر عن هذا القسم بالسماع الطبيعي (في الطبيعيات القديمة) [المصري، أنفع التقريرات، ج 2 ص 08]، والبحث فيه يكون عن مطلق الجسم ولا يختصّ بجسم دون آخر. وأهمّ المسائل المطروحة فيه هي البحث عن الحركة وعللها وما يترتّب عليها من السرعة والميل والمعاوقة والمسافة والزمان والجهة والانقسام والتناهي، والكون والفساد، الفعل والانفعال. ويشبه أن يكون دور الفيزياء النظرية هو وظيفة الطبيعيات القديمة.

ب_ مسائل العلوم الطبيعية الحديثة

1_ الفيزياء والبحث فيها يدور حول أمور عدّة منها الطاقة من حيث أقسامها وخصائصها وكيفية عمل كلٍّ منها. ومنها الكهرباء والبحث فيها يكون عن حقيقتها وكيفية انتقالها والقوّات المؤثّرة فيها. والبحث في المغناطيس عن أحواله والخواصّ المغناطيسية للأجسام. ومنها الصوت؛ إذ يصبّ الاهتمام على تفسير كيفيته وسرعته وتردّد أمواجه وشدّة الصوت وخفّته. وكذلك الضوء؛ إذ يدور البحث فيه بعد حقيقته حول مبادئه وكيفية انعكاسه على الأجسام وسرعته، وتكوّن صور في المرايا والآلات البصرية والعين البشرية، ويلحق بهذه المسائل تركيب المجهر والمقراب. ومنها الحرارة؛ إذ يتمركز البحث حول مفهوم الحرارة وطرق انتقالها من شيء إلى آخر. [مجموعة من المؤلّفين، العلوم الطبيعية، ص 77]

2_ البحث في الأرضيات يكون حول طبيعة الأرض وكيفية تركيبها وحركتها والقوّات الداخلية والخارجية المؤثّرة فيها، وعن المناخ والطقس، والظواهر الطبيعية، وتأثيرات الإنسان والحيوانات عليها. وفي الكسمولوجيا يبحث عن مبدإ العالم واستمراره ومآله، وفي علم الأحياء يكون البحث عن كيفية تطوّر الحياة والكائنات الحيّة. [المصدر السابق، ص 194]

3_ وفي الفلكيات عن الأجرام السماوية وأطوارها المختلفة والفصول والبروج والتوقيت والظواهر كالخسوف والكسوف. [المصدر السابق، ص 316]

خامسًا: أهداف الطبيعيات

إذا نظرنا في العلوم الطبيعية منذ نشأتها، فإنّ مؤسّسيها قد اهتمّوا (في الطبيعيات القديمة) بدراسة العالم الطبيعي على غرار العالم المجرّد لغرض رفع الجهل وتحقيق كمال الإنسان وتفسير الحوادث التي تشهدها التجربة. أمّا لمّا تغيّر المسار فقد أخذت الرغبات الحزبية والشخصية تفرض

على العلـم غايـات لا يقتضيـه. وممّـا يؤكّـد هـذا الأمر مـا يذكـره مـيران إبسـتاين (Miran Epstein): «مؤرّخـو العلـم عرضـوا للعلـم أغراضًا متعـدّدةً كما أنّهم أشـاروا إلى أنّ غرضـه يتغيّر بتغـيّر الأزمنة».

[Epstein, Introduction to The Philosophy of Science, P. 13]

فـإنّ تعـدّد أغـراض العلـوم على نحـو التناقض بينها يسـفر عـن تصرّف يـد غريبـة، وإلّا فما دامت حقيقـة العلـم هي هي، ولـم يطـرأ عليهـا تغيـير فإنّ غرضـه هو هـو مـن دون تغيـير؛ ولذا كان اهتمام مـؤرّخي العلـم في الوقـوف على هـذه الغاية الحقيقـة بعد التسـليم بوجود غايـة له. [Ibid]

وغايات العلم الطبيعي (الحديث) على قسمين معرفي وعملي:

أ ـ فهم القوانين الحاكمة على العالم الطبيعي

إنّ الإنسـان مفطـور على حـبّ الاسـتطلاع، ويسـعى لاتّسـاع رقعة فهمـه وإدراكه مـن ناحية ومن ناحيـة أخـرى يعيـش بـين مجموعـة مـن الظواهـر المادّيـة. والمشـاهدة الأوّلية تعطـي الحكم بـأنّ هذه الظواهـر ليسـت صدفـةً، بـل إنّهـا خاضعـة لقوانـين ولنظـام تجـري الحـوادث على أساسـه ولا يمكن تخلفهـا عنـه، وبـه تحكم فطرتـه أنّ لـكلّ شيء حادث سـببًا لحدوثه، ومعرفـة هذه القوانـين والأحكام تسـاعد على فهـم العالـم ومعرفـة كيفيـة التعامل معـه. فالبحث الطبيعي يسـعى لإشـباع هـذه الغريزة بإعطـاء الإنسـان المعلومـات المنقّحـة عـن العالـم المحيط به.

[Kevin, The Nature of Scientific Knowledge An Explanatory Approach, p. 141-151]

ب ـ توصيف الظواهر المادّية وتفسيرها

لا تتحقّـق المعرفـة الـتي تحدّثنـا حولهـا إلّا من خـلال توضيح مـا يجري كمـا هـو، أي توصيفه، ثمّ منـه إلى كشـف أسـباب الوقـوع، أي التفسـير، وعادةً مـا يحصـل الاختـلاف في هـذا المجـال. فبعض فلاسـفة العلـم كجـورج هيغـل (Georg Hegel) يـرى أنّ التفسـير يتحقّـق بتخطّـي الفهـم الظاهري للكشـف عـن حقيقـة الموضوع، فالتفسـير عنـده هو بيـان العلاقـة الموجودة بـين الظاهـر والحقيقة؛ لأنّهمـا وإن لـم يكونـا متلازمـين بالـضرورة إلّا أنّـه لا يسـتغني أحدهما عـن الآخر.

[Popper, The Logic of Scientific Discovery, p. 67]

فالحقيقـة هي الـتي تـولّد الظاهر، بينما يرى بعضهم أنّ التفسـير هـو إرجاع الكلّ إلى عنـاصره الجزئية واصطلـح عليهـم بـ"الاختزاليين" ويعدّ كارل همبـل (Carl Hempel) وبول أوبنهايـم (Paul Oppenheim) رواد هـذا الاتجـاه [David, HISTOIRE DES SCIENCES, Departement de Physique, P. 28]

جـ ـ التنبّؤ

يعـدّ التنبّـؤ مـن أهـمّ الأهـداف التي يسـعى العالـم الطبيـعي إلى تحقيقهـا، والتتبّـع التاريخي يقضي بـأنّ هـذا الهـدف كان ملازمًـا للعلـم منـذ سـنيه الأولى، فقـد تنبّأ طاليس بخسـوف قبـل وقوعه.

[Cheng, Principles of Scientific Methode, P. 106]

والتنبّؤ قد يكون كمّيًّا باستخدام الإحصائيات الرياضية. [Ibid]

وعلى أسـاس التنبّـؤ يتـمّ تميـيز النظريـة الجيّدة مـن غيرها، بل يـرى الأداتيـون أنّ الهـدف الوحيد للعلـم هـو القـدرة على تقديـم التنبّؤ الصـادق فقط.

دـ تسخير الطبيعة

مـن الأهـداف العملية التي يسـعى العلم إلى تحقيقها، تسـهيل حياة الإنسـان، ولا يكـون ذلك إلّا من خـلال تسـخير الطبيعـة في خدمته. فإذا رجعنـا في تاريخ الحياة الإنسـانية منـذ بداياتها، نجـد أنّها كانت محفوفـةً بكثـير من المشـاكل وقلّة الإمكانيات. ويرجع سـبب هذه المشـاكل إلى قلّة المعرفة لمـا أعدّه الخالق لنـا. ثـمّ مـع تقـدّم الزمن ومحاولـة الإنسـان للتعـرّف على الطبيعة اسـتطاع أن يضـع الحـدّ على كثير من المشـاكل الناتجـة عن الطبيعة نفسـها. كمـا أنّ هذا التطوّر في مجال الاكتشـافات العلمية أدّى إلى تسـخير الطبيعـة في خدمـة الإنسـان بتوفـير الآلات والأدوات الـتي بهـا يؤمّن لـوازم حياته كوسـائل النقل. وهذا الهـدف ليـس مـن الثمـرات اللازمة بـالذات للبحث العلـمي، بل إنّه مرتبط بشـكل أسـاسي للحاكمين عليـه سـواء كان العالـم نفسـه أو الجهات السياسـية التي ظلّ العلـم في خدمتهم منذ زمـن قديم. ويمكن تقسـيم هـذه الغايـة إلى تسـخير الطبيعة للأغـراض العامّـة وتسـخيرها للأغـراض الخاصّة إمّـا لجهة أو لشـخص. كمـا يقسّـم مرّةً أخـرى إلى الأغـراض المعقولة وغـير المعقولـة. المعقولة هي ما كانت مسـاعدةً للنـوع الإنسـاني من دون أن تكون سـببًا للفسـاد بجميع أصنافه، أمّـا غير المعقولة فهي اسـتخدام العلم في الأمـور الـتي لا تعـود إلى الإنسـان والطبيعـة إلّا بالدمار، كاسـتغلال العلـم في نشر الأفكار المسـمومة والأخـلاق الرذيلة، واسـتنزاف ثروات الطبيعة مـن دون ضرورة.

المبحث الرابع: العلاقة بين الإلهيات والطبيعيات

أوّلًا: حاجة الإلهيات إلى الطبيعيات

العَلاقـة مـن عَلِـقَ بالـشيء أي توقّـف عليه. ثمّ توسّـعت دائـرة اسـتخدامه على كلّ أمريـن أو أكثر بينهمـا ارتبـاط واتّصـال. ثـمّ خصّـص في اصطـلاح المناطقـة في مـا يكـون سـببًا للارتبـاط بينهمـا [تهانـوي، كشـاف اصطلاحـات الفنـون والعلـوم، ج 2، ص 1205]، فالعلاقـة بـين العلـوم عبارة عن السـبب الذي يربط أحـد العلمـين بالآخر.

إنّ تعيين العلاقة بين العلوم يكون بعدّة أمور منها المبادئ وطبيعة موضوعاتها؛ لأنّ النسبة بين تلك الموضوعات لا تخلو من تباين أو تساوٍ أو عموم وخصوص، إمّا مطلقًا أو من وجه. وعلى الأوّل لا ربط بين العلمين أصلًا من حيث موضوعها، وإن أمكن أن يكون أحدهما متقدّمًا على الآخر، والمتأخّر يكون متوقّفًا على المتقدّم من حيث مبادئها، أو قد يشتركان في المبادئ. أمّا على الثاني فيجتمعان في الموضوع والمبادئ ويختلفان في الاعتبار، فتكون علاقتهما متعيّنة بالموضوع والمبادئ. وعلى الثالث فإن كان مطلقًا فهنا حالتان: الأولى أن يكون أحد العلمين جنسًا لموضوع الآخر والأعراض الذاتية لهذا الموضوع الأخير راجعة في الواقع إلى الجنس، فلا محالة أنّ هذا العلم يكون من العلم الأوّل، وفي غير هذه الصورة لا يكون جزءًا منه وإن كان له توقّف عليه. والحالة الثانية أن يكون العامّ من قبيل اللوازم العامّة، فلا يكون العلم المتناول لأقسامها جزءًا من العلم المتناول للعامّ. وإذا كان بينهما العموم من وجه فيشتركان في المبادئ المتعلّقة بالموضوع نفسه.

أ ـ الحاجة من حيث المبادئ

موضوع الطبيعيات القديمة هو الجسم الطبيعي من حيث الحركة والسكون، أمّا الطبيعيات الحديثة الظواهر الطبيعية. وموضوع الإلهيات هو مطلق الموجود. من هنا نطرح السؤال ما العلاقة بين هذين العلمين من جهة الطبيعيات؟

النسبة بين موضوع الإلهيات والطبيعيات بكلا قسميه هي التباين، فلا يكون شيئًا منهما جزءًا من العلم الإلهي. لكن بالنظر إلى أنّ الوجود لازم عامّ لكلّ الحقائق، فلا شكّ أنّ العلم الإلهي متقدّم على الطبيعيات، وهي متوقّفة عليه من حيث مبادئها التصوّرية والتصديقية. ويعني ذلك أنّه ليس لعلم الإلهيات أي نوع من التوقّف على الطبيعيات إلّا من حيث سهولة التحصيل.

الرازي، شرح الإشارات والتنبيهات مع المحاكمات، ج 1، ص 7]

أصل الواقعية وقانون استحالة النقيضين وإمكان المعرفة المطلقة اليقينية هي الأمور الأساسية التي يقوم عليها العلم الإلهي. أمّا الأوّل فبدهي ولا يفتقر إلى إثبات. لكن يمكن اعتبار الموضوعات المشاهدة والمجرّبة من شواهد تحقّق هذا المبدإ. أمّا المبدأ الثاني فلا يخفى تمحّضه في المعقولية ولا يمكن فرضه محسوسًا بأيّ وجه، ولا يتصوّر توقّفه على الحسّ. وأمّا المبدأ الأخير فليس له أيّ حاجة إلى الطبيعيات ثبوتًا أيضًا، لكن يمكن اعتبار نتائج العلوم الطبيعية من مصاديقه.

ويمكن إثبات استغناء الإلهيات في مسلّماتها بأنّ تلك المبادئ في الواقع مشتركة بين جميع العلوم الحقيقية غالبًا. ومعنى اشتراكها فيها هو توقّفها عليها، فالعلوم جميعًا متوقّفة على تلك المسلّمات، فلا يمكن أن تكون هي المثبتة لها.

أمّـا في الأصـول الموضوعـة فقـد ذهـب بعـض العلماء كالشـيخ مصبـاح يـزدي [مصباح اليـزدي ، شرح إلهيـات الشـفاء، ج 1، ص 245] إلى تقسـيم المسـائل الفلسـفية إلى قسـمين: أحدهمـا المسـائل الفلسـفية المحضـة، وهي المسـائل الـتي تتقـوّم الفلسـفة بهـا، فهي مسـائل أصلية في العلـم، فمثل هذه المسـائل لا تفتقـر في إثباتهـا إلى مبـادئ طبيعيـة أصـلًا، بـل يتـمّ إثباتهـا بالرجـوع إلى البدهيـات. والثانية هي المسـائل الفلسـفية غـير المحضـة، أو المسـائل الفرعيـة، وهي الـتي تتوقّـف على مقدّمات حسّـية وإن كانـت بحـدّ ذاتهـا مسـألةً فلسـفيةً. فالحكيـم عندمـا يحكم على مثل هـذه المسـائل إنّما يحكـم على نحو قضيّـة شرطيـة إن كان كـذا فكـذا مثـلًا، ولا يخـفى أنّ الشرطيـة تصدق ولـو بكـذب جزئيها.

بنـاءً على ذلك يمكن تصنيف المسـائل الفلسـفية باعتبـار اعتمادها على الأصـول الموضوعة المأخوذة من الطبيعيات إلى ثلاثة أقسـام:

ـ القسـم الأوّل هـو المسـائل الـتي ليسـت لهـا أيّـة حاجـة إلى تلـك الأصـول. كالقوانـين العلّيـة والمعلوليـة، وغيرهمـا.

ـ القسـم الثـاني هـو تلك المسـائل الـتي لا يتوقّـف إثباتهـا على المقدّمـات الطبيعية بالـضرورة، بل يمكـن إثباتهـا بالمقدّمـات العقلية الصرفة، كما يمكـن إثباتها أيضًا بتوسّـط المقدّمات الحسّـية. ونظير ذلـك إثبـات وجود النفـس، وإثبات وجـود الباري ﷻ عـن طريق النظـم والحركة.

ـ القسـم الأخير هو المسـائل الـتي يتوقّف إثباتهـا على مقدّمات حسّـية بالضرورة. وهذا القسـم من المسـائل لا تمثّل المسـائل الأساسـية في الفلسـفة، وإنّمـا هي تابعة في الثبـات والتغيـير للنتائج الحاصلة في العلـوم الطبيعيـة، مثل إثبـات العقول العشرة بنـاءً على نظرية بطليميـوس في الأفلاك.

لكـن الحقيقـة أنّ كلّ مطلـب فلسـفي اعتمـد على الأصـول الموضوعة المأخـوذة مـن الطبيعيات، لا تنحـصر طـرق إثباتـه على الطبيعيـات، بـل يمكن إثباتـه عن طريـق أدلّة عقليـة خالية مـن المقدّمات الحسّـية. وهـذا في إثبـات الحقّ واضـح؛ لأنّ برهـان الصدّيقين وبرهـان الإمكان والوجـوب لا يعتمدان على مقدّمـات حسّـية. أمّا في القسـم الأخير من المسـائل الفلسـفية - التي يتوقّف إثباتهـا على مقدّمات حسّـية بالـضرورة - فعندمـا ندقّـق النظـر فيهـا نجـد أنّهـا ليسـت فلسـفيةً أصـلًا، فتعـداد المصاديق وتعيينهـا ليـس مـن شـأن الفيلسـوف بما هـو فيلسـوف، بل هـو شـأن العلـوم الطبيعيـة، والخطأ في تعيـين المصاديـق لا يرجـع إلى الخطـإ في المطلب الفلسـفي. فبنـاءً على ذلك لا يوجد حكم فلسـفي محض وحكم فلسـفي غـير محض، بـل المسـألة إمّا فلسـفية أو لا.

ب ـ الحاجة من حيث المسائل

تتوسّـع دائـرة مسـائل العلـوم بتفصيـل ما أجمـل في كلمـات المؤسّسـين، أو تأصيل مـا غاب عنهم، أو الـردّ على الشـبهات والجـواب على الإشـكالات. والإلهيـات بوصفهـا علمًـا مـن العلـوم خاضعـةٌ لهذه

القاعـدة، ويشـهد عليـه تاريخهـا؛ إذ إنّ المسـلمين مثـلًا أضافـوا على المسـائل الـتي تلقّوهـا مـن آثار اليونانيـين مـا لا يعـدّ ولا يحـصى؛ وذلك لمقتضيـات الزمـان والمرتكـزات. فالإلهيات إذن تسـتفيد من سـائر العلـوم مـن هـذه الجهة. فـإنّ قضايـا الوحي والنبـوّة وغيرهمـا لم تكن لتطـرح لـولا الالتفات إلى الديانـات. وهـذه الاسـتفادة لا تنحـصر على علم دون الآخر، بل يشـمل جميـع العلوم. ثـمّ إنّ الطبيعيين يبحثـون عـن أسرار هـذا العالـم المـادّي. والموجـودات فيها فـوق حـدّ الإحصاء والعـدّ، ولـكلّ موجود خاصّيـة وجوديـة يمكن أن تكـون محلّ اهتمام الحكيـم. فالطبيعيـات بالوقوف على الموجـودات الجديدة أو على خصوصيـات حسّـية جديـدة، تلفـت انتبـاه الحكيـم إلى بعـض الحقائق الـتي لم يكـن ليتوصّل إليهـا بمجـرّد التعقّـل، نظير ذلك مسـألة حقيقة المـادّة. فإنّه بنـاءً على بعض النتائج الفيزيائية، ليسـت ذرّات المـادّة عبـارةً عـن كتلـة، بـل هي مجمـوعات مـن الطاقـات المتراكمة، ويمكـن تحليل المـادّة إلى الطاقـة، وتركيـب المادّة مـن الطاقة. [سـليمانى، مـاده از نـگاه فيزيـک و فلسـفه، ص 28]

فهنـا تنشـأ مجموعـة من الأسـئلة المرتبطة بحقيقة المـادّة: هل المـادّة التي يتحدّث عنهـا الفيزيائي هي بعينهـا مقصـود الحكيـم؟ ثـمّ ما حقيقـة الطاقة التي تكوّنـت المادّة منهـا؟ هل الطاقة تحمـل الخصوصية اللازمـة للمـادّة مـن صورة وحجم ومقـدار؟ إذا لـم تكن تحمل تلـك الخصوصيات فكيـف أنتج تركب الطاقـات أمـورًا ليسـت فيها؟ وإذا كانت حقيقـة الطاقة راجعـةً إلى الحركة، فهل المادّة من هذا السـنخ؟

إنّ علـم الإلهيـات يهتـمّ بالأحـكام العامّـة للموجـود، ولا يسـمح المنهج العقـلي البرهـاني بالحضور في مجمـع الجزئيـات بمفرده. ودور الحسّ ـ وبمسـاعدة الوهـم ـ هاهنا هو تطبيق الكلّيـات على تلك الجزئيات المحسوسـة. فالعلـم الطبيـعي يتولّى بيـان المصاديق الخارجيـة للكلّيات العقليـة، وتطبيق أحـكام الكلّيات على تلـك المحسوسـات إذا كانـت مـن الأمور المحسوسـة ومـن أحكامها. وهـذه الوظيفة هي أهـمّ وظائف الطبيعيـات القديمـة؛ لأنّهـا تسـاعد الفيلسـوف في تطبيـق الأحـكام الكلّيـة على الجزئيات المأخـوذة من التجربـة. مثـال ذلـك لمّا ثبت بأنّ الماهيات على قسـمين إمّا قائمـة بذاتها أو مفتقـرة إلى موضوعها، يطبّق الطبيـعي هـذا الـكلّي على الجزئيـات، فيحكم بـأنّ اللون مثلًا عـرض نظـرًا إلى خصوصياته.

جـ ـ الحاجة من حيث الأهداف

لا شكّ أنّ هناك أهدافًا ساميةً للإلهيات ترتبط أو تتوقّف نوعًا ما على الطبيعيات، ولنفصّل ذلك:

1ـ دور فهم القوانين الطبيعية في الإلهيات

تنشـأ النفـس الإنسـانية خاليـةً عن جميـع الصور والمعـاني، ثـمّ تلتفـت إلى المعقـولات الأولى التي تشـكّل المبـادئ الأولى لـكلّ حركتهـا الفكريـة، ثـمّ تنطلـق من هـذه المبـادئ الأولى لاكتسـاب العلوم

والمعقـولات الثانية. وهي تدرك المحسوسـات عنـد تمثّل صورها في أدواتها الإدراكيـة، وتدرك المقامات العليـا عـن طريـق الملازمـات. ويمثّل العالم المـادّي طرفًا مهمًّـا في هذا التـلازم. فالفهم الدقيـق للعالم الطبيـعي يعـدّ ممهّـدًا قويًّا للالتفـات إلى المبـادئ العالية. وهـذا سرّ دعـوة النصوص المقدّسـة إلى النظر في العالـم والظواهـر الكونيـة، قال تعـالى: ﴿**سَـنُرِيهِم آيَاتِنَا فِي الْأَفَـاقِ وَفِي أَنفُسِـهِمْ حَتَّى يَتَبَـيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَـقُّ أَوَلَـمْ يَكْـفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَـهِيدٌ**﴾ [سـورة فصّلـت: 53].

2ـ توصيف الظواهر مقدّمة إلى التفسير

إنّ مـن الأهداف الأساسـية للإلهيات تفسـير الظواهر الكونيـة؛ لتتحقّق المعرفة بقوانينها. وتفسـير الأمـور الجزئيـة لا يمكـن إلّا بعـد الوقـوف على كيفيـة التفاعـل بينهـا، وهـو بـدوره مرهـون بتتبّعها وعـرض تلـك الكيفيـة كما هي، ومنهـا يمكن للعقل الالتفـات إلى اللـوازم. وهذا ما تـدلّ عليه عبارة إخـوان الصفـا: «أمّـا غرضهـم من النظـر في الطبيعيـات، فهو الصعـود منها والـترقّي إلى العلـوم الإلهية الذي هـو أقـصى غـرض الحكمـاء، والنهاية الـتي إليهـا يرتقى بالمعـارف الحقيقيـة» [إخـوان الصفا، رسـائل إخـوان الصفـا، ج 1، ص 76].

الهـدف الحقيـقي للإلهيـات هو تمثّـل الصور الكلّيـة عند النفـس [الشـيرازي، الحكمـة المتعالية في الأسـفار الأربعـة، ج 1، ص 20]، والعلـوم ـ مـن جملتهـا الطبيعيـاتـ تسـاعد الإلهيـات في تحقيـق هـذا الغـرض الحقيـقي. لكـن ينبـغي الالتفـات إلى أنّ تلـك العلـوم قـد تـؤدّي وظائفهـا على مـا ينبـغي، وقـد تقـف معرقلـةً تحقيقـه. فمثـلًا الطبيعيـات الـتي تتعاطى مع المـادّة، فالقـوّة التي تسـتخدمها النفـس في هذه المسـائل هي الحـسّ والخيـال والواهمة، وتلـك القوى إذا لـم تُرَبَّ تربيـةً صحيحةً تشـغل النفس بما لا ينبـغي، فـلا يلتفـت إلى العلـوم الحقيقية.

ثانيًا: حاجة الطبيعيات إلى الإلهيات

أـ حاجة الطبيعيات إلى الإلهيات من حيث مبادئها

1ـ مبادئ موضوع العلم الطبيعي

يمكـن تقسـيم مبـادئ موضـوع الطبيعيـات إلى طائفتـين: الطائفـة الأولى: الواقـع الموضـوعي وما يرتبـط بـه، ويشـمل إثبـات الواقع (الواقع هنـا أخصّ دائـرةً من الواقع الذي حسـبناه من مبـادئ العلم الإلـهي) وإمـكان معرفتـه، وأنّـه محكـوم بالقوانـين، وحكـم الـكلّ عبـارة عن حكـم مجمـوع الأجزاء واسـتحالة اجتمـاع النقيضـين. والطائفـة الثانية مـا يتقـوّم الموضوع به.

الأوّل: الواقع وما يرتبط به

إنّ إثبات الواقع الموضوعي شرط ضروري في تحقّق كلّ العلوم الواقعية، وعليه سارت الطبيعيات القديمة منذ أرسطو إلى عصر المسلمين، ثمّ إلى نيوتن كما صرح به الدكتور گلشني. [گلشنی، تحلیلی از دیدگاه‌های فلسفی فیزیکدانان معاصر، ص 36]

وهو أصل عامّ لكلّ العلوم الحقيقية (حسب طبيعة العلم)، فهو مبدأ مشترك بين العلم الإلهي والطبيعي. إنّ ظاهرتي الأثير وتغيّر لون إشعاع الجسم الأسود (كذلك حالة برودة الجسم إلى ما دون درجة 600) قادتا بعض الفيزيائيين إلى رفع اليد عن تلك الأمور البدهية، والتشكيك فيها؛ إذ لم تَكُ الفيزياء الكلاسيكية قادرةً على تفسيرهما، ما اضطرّ الفيزيائيين إلى البحث عن حلول أخرى لتفسيرهما. وقد تصدّى ألبرت أينشتاين (Albert Einstein) لظاهرة الأثير بإبداع نظرية النسبية الخاصّة. أمّا ظاهرة تغيير لون إشعاع الجسم الحارّ فما زالت غامضةً، وإن كان فلهلم فين (Wilhelm Wien) وجون ويليام ريليه (John William Rayleigh) قد قدّما تفسيرين مختلفين، إلّا أنّهما كانا ناقصين، فتفسير فين كان ناجحًا في تفسير الإشعاع الحراري، لكنّه قاصر في تفسير حالة برودة الجسم إلى ما دون درجة 600، كما أنّ جون تمكن من تفسير حالة البرودة، لكنّه عجز في تفسير الإشعاع الحراري. [https://etudestech.com Max Planck le père de la physique quantique]

من هنا يظهر ماكس بلانك (Max Planck) بتفسير مفاده أنّ الشعاع المنبعث من الجسم الحارّ إنّما يكون بواسطة جزيئات صغيرة جدًّا (كمّات)، والطاقة المذكورة تشغّل مناطق متعدّدةً في الوقت نفسه [https://etudestech.com Max Planck le père de la physique quantique]، وهذه النظرية تقف خلافًا لما كان متداولًا في الفيزياء الكلاسيكية من أنّ تلك الطاقة تكون بشكل موجة متواصلة. وبعده في عام 1905 أفاد أينشتاين بأنّ الإشعاع نفسه كمومي، وليس الطاقة وحسب. ثمّ جاء لويس دي برولي (Louis de Broglie)، فحكم بأنّه لا اختلاف جوهريًّا بين الطاقة والمادّة من حيث تركّبهما وبنيتهما وسلوكهما، فالمادّة والطاقة تسلكان على المستوى الذرّي ودون الذرّي كالجسيمات والموجات. كما أنّ الإلكترون يظهر خواصّ الجسيمات في ظرف معيّن عندما يتمّ ترقّبه ورصده، كذلك يظهر خواصّ الموجة إذا لم يُرصَد بناءً على تجربة الشقّ المزدوج. فاستنتجوا أنّ الجزئيات الأوّلية من المادّة والطاقة تتصرّف حسب الظروف التي تحكمها، إمّا جسيماتٍ أو أمواجًا، وهذا مبدأ ازدواجية الموجة ـ الجسيم [الموسوي، الإلهيات والفيزياء، ص 304 و305]، وهو نتيجة للتجربة التي قام بها يونغ (Young) في عام 1081 م والتي تسمّى بـ"تجربة الشقّ المزدوج"؛ إذ سلّط يونغ الضوء على شقّين خلفهما حائل، وظهر أنّ الضوء يتداخل بعد اجتياز الشقّين. فالضوء لو كان

متكوّنًا من جسيمات كان من المفروض أن يظهر خطّان على الشاشة الخلفية، فالتداخل دليل على أنّه موجات، لكن كيف يمكن تقبّل هذا والحال أنّه متكوّن من فوتونات لها كتلة؟! ويونغ كرّر التجربة نفسها لكن مع تدخّل منه في إطلاق الضوء، فظهر على الشاشة بصورة جسيمات.

[https://www.britannica.com quantum mechanics]

ثمّ افترض هايزنبرغ (Heisenberg) أنّ القياس المتزامن للكمّيتين المكتملتين أمر محال. فكلّما حاول تحديد موضع خاصّ للجسيم مثلًا فستسجّل سرعته بصورة غير دقيقة، وكلّما أريد تعيين سرعته يظلّ تحديد موضعه غير دقيق. فانتهى إلى أنّ تحديد الموضع وسرعة الإلكترون لا يمكن إلّا بالاحتمال، وهذا هو مبدأ اللايقين أو عدم القطعية (uncertainty princnple). [انظر: قلامين، الأسس والأبعاد الفلسفية لمبدإ الارتياب في فيزياء الكمّ عند هيزنبرغ، مجلّة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12]. ثمّ ظهر أستاذه بور (Bohr) بمبدإ التراكب الكمومي (quantum superposition) الذي يفيد بأنّه رغم عدم إمكان معرفة حالة أيّ كائن، فإنّه موجود على كلّ حالة مفروضة فيه، ما دمنا لم نتحقّق من ذلك، ومفاد ذلك أنّ الواقع الموضوعي غير موجود على حال، وإنّما نحن الذين نتحكم فيه ونجعله على حالة.

[Gondran Michel, Gondran AlexandreMécanique quantique: Et si Einstein et de Broglie avaient aussi raison? pages 05]

نتيجة هذه التجربة وغيرها كانت عظيمةً؛ إذ تعارض القواعد الأساسية التي افترضت مبادئ الطبيعيات، بل الأساس للمعرفة البشرية كقانون الهوية، ووجود الواقع الموضوعي، واستحالة اجتماع النقيضين، وقانون الثالث المرفوع، وإمكان معرفة الواقع، ووجود القوانين السائدة في العالم.

ولكن ما السبب في ذلك التغيّر؟ أيكون ذلك بسبب حضور الإلكترون في كلّ الأماكن بالفعل وفي وقت واحد؟ أو أنّ له صورةً واحدةً إلّا أنّه في حالة عدم الرصد يظهر لها آثار مختلفة تنتفي كلّها إلّا الحالة المناسبة لها ضمن شروط الرصد؟ ولا يمكن لهذه التجربة وغيرها أن تتحفنا بإجابة دقيقة عن هذه الأسئلة؛ لأنّها في الواقع فوق حدود التجربة. والتفسيرات التي قام بها بور في الواقع مستندة إلى مبانٍ فلسفية تمّ إبطالها. فلا يمكن إذن رفع اليد عن القوانين البدهية بحكم العقل بهذا المقدار. نعم، يمكن أن تكون تلك التجارب داعيةً إلى ضرورة الدقّة في البحث التجريبي ومضاعفة الجهود لإبعاد كلّ الاحتمالات التي لها مدخلية في التجربة.

وهناك تفسير آخر للظاهرة نفسها تحت عنوان "نظرية الموجة الدليلية" (pilot wave theory) مفاده أنّ الإلكترون متشكّل من جسيم وموج، والأخير هو الذي يقود الأوّل. والصورة التي يأخذها عند الوصول إلى الشاشة في مثال الشقّ المزدوج إنّما يحدّدها كيفية خروجه عند الرمي، بعبارة

أخرى إنّما يحدد صورة الإلكترون الموج ومركز ثقله. ولمّا كانت هذه الحالة الأولى غير معروفة إلّا بشكل احتمالي، فتظلّ صورته عند الوصول أيضًا مجهولةً ولا يمكن معرفتها إلّا بالاحتمال. هذا التفسير لديفيد بوم (David Bohm) يتميّز بعدم معارضته للمبادئ المذكورة أعلاه؛ لأنّ الإلكترون حقيقة واحدة مركّبة من موج وجسيم. كما أنّه ليس في جميع المواقع، بل في موقع محدّد، غاية الأمر أنّ من الصعب تحديده. [Ibid]

لكنّ هذا التفسير على الرغم من سلامته مُعرَض عنه من قبل الفيزيائيين، والمشهور بينهم هو التفسير الأوّل لهايزنبرغ وأستاذه بور عقب مؤتمر صالوي عام 1927، رغم غموض هذا التفسير ومخالفته للقوانين الصحيحة، بل وعدم كفايته لتفسير جميع الظواهر الذي اشترطوه في قبول النظرية، ولا يوجد كذلك شاهد عليه.

الثاني: ما يتقوّم به الموضوع

موضوع العلوم من مبادئها، فلا يكون العلم هو المتكفّل ببيان موضوعه وإثبات وجوده، بل المعني بذلك هو العلم الأعلى، أي المتقدّم عليه. وفي خصوص العلم الطبيعي فإنّ موضوعه الذي هو الجسم الطبيعي يعدّ من القيود التي تعرض الموجود بتوسّط قيد آخر، ممّا يعني أنّ العلم الدارس للموجود المطلق هو الذي يأخذ على عاتقه إثباته. وأيضًا تتعاطى العلوم الطبيعية مع المحسوسات والطبيعة التي هي المعنى العامّ المشترك بين جميع الأجسام غير قابل للإدراك بالحسّ؛ لأنّه معنًى كلّي، فالذي يدركه هو العقل. وهذا هو سرّ انشغال الحكماء ببيان حقيقة الجسم الطبيعي وافتقاره إلى العلّة المادّية والصورية بحكم تركّبه من جهة هي استعداد محض، وهي المادّة، وأخرى هي فعلية محض وهي الصورة. [ابن سينا، الشفاء (الطبيعيات)، ج 1، ص 17]

كما أثبتوا حاجته إلى علل توجده، والتي هي العلّة الفاعلية والغاية. كما أثبتوا له مبدأً آخر هو العدم؛ لأنّ الجسم في حال الحركة يكتسب كمالًا غير حاصل له قبل الحركة. [المصدر السابق]

الثالث: مبادئ العلم (المنهج)

إنّ من مبادئ العلم هو أصل تغاير الذهن والخارج، وإن معلوماتنا في الذهن هي انعكاس للخارج وليس الإنسان هو الذي يصنع المعلوم الذي يتأتّى إليه. وإنّ تلك المعلومات إنّما تتأتّى عن طريقة مشاهدة الخارج. والمنهج التجريبي هو الطريق المناسب لإحراز مطابقة المعلومات مع واقعها الخارجي. في هذا المطلب سوف نبيّن كيفية توقّف هذه المبادئ على الإلهيات، بعبارة أخرى نبيّن في هذا المقام كيفية إنتاج الإلهيات لتلك المبادئ. وعمدة البحث هنا في المنهج؛ لأنّه هو المبدأ الأوّل من البدهيات التي لا ينبغي أن يقع فيها خلاف. نعم، وقع فيه التشكيك من قبل علماء فيزياء الكوانتوم وقد أشرنا إلى ذلك.

التجربة تقوم على تكرار المشاهدة في الظروف المختلفة، وهي تتقوّم بعدّة أمور: الحكم الذي يبحث عنه، والموضوع، والمجرّب. والموضوع في الطبيعيات لا يكون إلّا أمرًا طبيعيًّا محسوسًا. والمجرّب إنّما يشاهد الأشخاص المختلفة للموضوع في ظروف مختلفة متعدّدة. والهدف من هذا التكرار هو إحراز عدم دخول ظرف غريب في ثبوت الحكم للموضوع. من هنا ينشأ إشكال مفاده أنّ المحسوسات أمور جزئية، كما أنّ الإدراك الحسّي ليس إلّا إدراكًا جزئيًّا، فكيف نتج عن تكرار مشاهدة الجزئيات حكم كلّي؟

لا يمكن للتجربة نفسها أن تجيب عن هذا السؤال، بل هو سؤال معرفي تتطلّب الإجابة عنه الرجوع إلى المبادئ والأسس التي تبنى عليها التجربة. وأهمّ تلك المبادئ هو قانون العلّية؛ إذ يتوقّف عليه أيّ استدلال؛ فالعلم بذوات الأسباب لا يكون إلّا من جهة أسبابها. فإذا أرادت التجربة أن تعطي معرفةً يصلح الاعتماد عليها، فلا بدّ من الاعتماد على هذه القاعدة. فإنّ الأثر الصادر من الموضوع المعيّن في الظروف المختلفة إمّا أن يكون صادرًا عنه صدفةً، أي من دون سبب، أو يكون لسبب، والسبب إمّا الموضوع أو شيء آخر خارج الموضوع. والأوّل محال؛ إذ لا يمكن صدور أثر من غير مؤثّر، وكذلك الشقّ الثاني من الاحتمال الثاني؛ إذ يلزم منه تحقّق المعلول من غير علّته. فبقي الشقّ الأوّل من الاحتمال الثاني، وهو أنّ الأثر إنّما يصدر من الموضوع (المأخوذ بالشروط اللازمة له)؛ لأنّه علّته. وهذا هو معنى قول الحكماء "الاتّفاق لا يكون أكثريًّا ولا دائميًّا" [العابدي، لباب المنطق، ص 166]. فالدوام يدلّ بلا شكٍّ على أنّ الموضوع إمّا علّة الأثر أو يشتمل على علّته. أمّا صدور الأثر بشكل أكثري يدلّ بلا شكٍّ على أنّ الموضوع مقتضٍ لهذا الأثر، أي أنّه علّة ناقصة له أو يحتوي على العلّة الناقصة له فيحتاج إمّا إلى رفع المانع أو تحقّق الشرط. ولا ريب أنّ قانون العلّة والمعلول من مسائل العلم الإلهي لعروضه على الموجودات بما هي موجودة، أي من دون اعتبار حيثية أخرى.

الرابع: مبادئ النتيجة والنظرية

تقدّم أنّ العلم الطبيعي يبحث عن أحكام العالم الطبيعي، وذكرنا ما ينبغي أن تكون عليه النظرية العلمية، ومجمل ما ذكرنا هو أن تعطي قانونًا كلّيًّا، ويكون بيانًا لعلّة الحكم، وأن يكون مشتملًا على التنبّؤ وأن يكون قابلًا للتحقيق. مدار تلك الخصائص والشروط هو العلّية، والكلّية والضرورة.

أمّا الخصوصية الأولى فهي راجعة إلى ارتكاز موجود في العلم، وهو أنّ لكلّ حادثة من الحوادث علّةً لحدوثها. وهذا الارتكاز هو تطبيق من تطبيقات قانون العلّية الذي هو من مسائل العلم الإلهي.

وأمّـا الخصوصيـة الثانيـة ـ أي الكلّيـة والصلاحيـة للتطبيق على جميع المـوارد التي يصـدق عليه الموضوع ـ فإنّهـا مبنيّـة على ارتـكاز فلسـفي، وهـو قانون السـنخية الذي يحكم باسـتحالة صـدور أيّ معلول من أيّ علّـة، ولا بـدّ مـن وجـود خصوصيـة في الموضـوع الذي وقع عليه التجربـة تصحّح صـدور هذا الأثر المعـيّن عنـه أوّلًا، وثانيًـا أنّ حكـم الأمثـال فيمـا يجـوز ومـا لا يجـوز واحد، فإذا صـدر أثر مـن فرد من الموضـوع وامتنـع صـدوره عـن بقيّـة الأفراد عُلـم بـأنّ الحكم غير راجـع إلى طبيعـة الموضـوع. وبهاتين القاعدتـين صـحّ تعميم الحكـم التجريبي للحالة الـتي لم تقع عليهـا التجربة. فظهـر أنّ النتيجة العلمية أو النظريـة العلميـة تعتمد بشـكل أسـاسي على المبادئ الـتي يتمّ إثباتهـا في الإلهيات.

ب ـ حاجة الطبيعيات إلى الإلهيات من حيث المسائل

ليـس للإلهيـات دور مبـاشر في مسـائل العلم الطبيـعي؛ لأنّ الأمور الـتي يتعاطى معهـا ذلك العلم هي المحسوسـات. فـكلّ دور يؤدّيـه العلم الإلهي يكـون بمعونة الحـواسّ التي هي العمـدة في الطبيعيات. ويكـون البحـث عـن ذلـك الدور عن طريـق بيان وظيفـة العقـل، وتتخلّص تلـك الوظيفـة في الأمور التاليـة: تكويـن المفاهيـم الطبيعيـة، والحكـم في القضايـا الطبيعيـة، وتصحيـح الأخطـاء التجريبية. وفيمـا يـلي بيان حقيقـة كيفيـة توقّف ذلـك على العقل:

1ـ دور العقل في تكوين المفاهيم الطبيعية

تقـدّم في الحديـث عـن منهـج العلـم الطبيـعي أنّ حركـة العالـم الطبيـعي تبدأ بالمشـاهدة الحسّـية. وهـذا المقـدار يسـمّى بــ"الإدراك الحـسّي" أو "العلم الحـسّي". لكنّه لا يشـكّل علمًـا في الحقيقـة بمجرّد انطباعـه في الحاسّـة، بـل لكي يتحقّـق العلم بالمحسـوس بالمعنى الحقيـقي؛ لا بدّ مـن إدراك النفس له، ولا يتـمّ ذلـك إلّا أن يكـون مصداقًـا للمفاهيم الكلّيـة التي يدركها العقـل، ويكون انطباقهـا على الفرد بواسـطة الوهـم. والعقل هـو الصانـع للمفاهيم الكلّيـة. ويكون صنع تلـك المفاهيم عن طريـق الانتزاع الذي تتمثّـل حقيقتـه في الالتفـات إلى المعـنى الـكلّي الذي تكتنفـه المشـخّصات الجزئيـة، ولا يتوقّـف على تكـرار المشـاهدات حـتّى يلزم الدور أو التسلسـل المحالـين. بالإضافـة إلى الانتزاع، يتـولّى العقل ترتيـب المفاهيـم وتشـخيص هويّتـه الوجودية وبيـان الأحـكام الوجودية المترتّبـة عليها بعـد تعريفها.

2ـ دور العقل في القضايا الطبيعية

إنّ مـا تفيـده الملاحظـة الحسّـية هـو إدراك الأمر الجـزئي الخارجي عنـد ارتباطـه بالقوّة الحاسّـة له. والعلـم بأحـكام تلك الجزئيـات لا يكون إلّا بإدراك النسـبة بينهـا. والحكم لا يكـون إلّا بين مفهومين

عامّـين، أو جـزئي وعامّ، وكيفمـا كان فـإنّ أحدهمـا يكـون أعمّ مـن الآخـر. والحسّ لا يـدرك المفاهيم العامّـة، فـكان مـن الـضروريّ أن يكون للعقـل دخل في تحقيـق العلم.

3ـ دور العقل في تصحيح الأخطاء التجريبية

الحكـم مـن وظائف العقـل المجرّد، وقد يمارسـها بواسـطة أدوات أخرى مثل الحـسّ في التجريبيات. وقـد يكـون العقـل مصيبًا في حكمـه وقد يكـون مخطئًـا، ويكون مخالفًـا للواقع ونفـس الأمـر. ولمّا لم يكـن للحـسّ نصيـب في الحكـم فـلا يمكن إسـناد الخطـإ إليـه؛ لأنّ الخطأ حكـم غير صائـب، والحال أنّ الحـسّ لا يمكنـه الحكـم على الأشـياء. ويحصـل الخطـأ نتيجة تدخّـل القـوّة الواهمة في عمـل العقل، فيخصّـص الحكـم العـامّ بمـورد خـاصّ مـن دون وجـه، أو يعمّـم حكـم خـاصّ إلى غـير مـورده نتيجة الاسـتنئاس بالمحسوسـات. وفي المقـام لا يمكـن للحسّ تصحيـح هذا الخطـإ، بل العقل نفسـه بالرجوع إلى قوانينـه البدهيـة والنظريـة الثابتة بالبرهان يكتشـف الخطـأ ويعالجه. فتكون مخالفـة حكمه النظري لتلـك البدهيـات دليـلًا على خطئـه، وموافقتـه لهـا دليـلًا على صحّتـه. فلولا العقـل وأحكامـه البدهية والنظريـة الثابتـة لمـا كان للعلـوم الطبيعيـة مـلاك يرجع إليهـا في تحديد الحكـم الصحيح مـن الخاطئ.

جـ ـ حاجة الطبيعيات إلى الإلهيات من حيث أهدافها

1ـ تحديد هدف الطبيعيات

يعـدّ الهـدف والغايـة من الأجـزاء التي لا غـنى للعلم منهـا، والعلوم لهـا غاية من حيـث ذاتها ولها غايـة مـن حيث العالـم. فباعتبـار الأوّل لا يمكن أن يكون العلم نفسـه هـو محدّده، وإنّمـا يحدّده علم أعلى منـه ناظـر إلى موضوعـه ومنهجـه. أمّا من الجهـة الثانية، فإنّ العالـم لا يطلب غايـةً إلّا بعد إيمانه بأنّهـا كمـال له، وقـد يكـون مصيبًا في الحكم وقـد يكون مخطئًـا. فالعلـم الطبيعي من حيـث هو يحدّد العالـم غايتـه ولا يقـوم العالم بهـذه المهمّـة إلّا بمعونـة المرتكزات المختزنـة عنده حول النظـام الكوني الذي تتولّى الإلهيـات تقريره.

2ـ دور الإلهيات في التفسير والتنبّؤ

إنّ فهـم الظواهـر الطبيعيـة لا يكـون إلّا عـبر التوصيـف الظاهـري والتفسـير لمـا يجـري في الواقع. وإذا قصرنـا النظـر على العلـم الطبيـعي بمـا هو هـو، فإنّـه يتحقّق بمجـرّد تجميـع المعطيـات التجريبية وتوصيـف هـذه المعطيـات ببيـان كيفيـة وقوعها بشـكل ظاهـري، وهذا هـو حـقّ التجربة. أمّـا تعدّي

هـذه الخطـوة إلى تفسـيرها ببيـان عللهـا الواقعيـة أو رفـض تلـك العلل فلا يمكـن للمنهـج التجريبي أن يفيـده. مـن هنـا يفهـم أنّ التفسـير إن أريـد به توصيـف الظاهـرة على ما يبدو للمشـاهدة الحسّـية فيمكـن اعتبـاره هدفًـا للعلـم الطبيعي، أمّـا إن كان المراد هـو بيان العلـل الواقعية بنـاءً على الملازمات بينهـا، فليـس ذلـك مـن شـأن الطبيـعي بما هـو طبيعي بـل شـأن للإلهيـات؛ إذ ينطلق مـن المعطيات الطبيعيـة للوصـول إلى الحقائـق وراءها بنـاءً على الملازمـات بينها.

مـن هنـا تظهـر ثمـرات مهمّـة وهي أنّ الحديـث عـن الأمـور المجرّدة عـن المـادّة التي يتوصّـل إليها مـن خـلال الملازمات خـارج عن إطـار النشـاط الطبيعي، فالمسـائل من قبيـل إثبات الواجـب ومبدإ الكـون ومسـائل المعـاد، وما يرتبط بحقائـق الموجـودات، والحديث عـن حقيقة الحياة وما شـاكل ذلك راجعـة إلى الإلـهي حصرًا.

لكـنّ النفـس المتعطّشـة إلى المعرفـة والعلم لا تسـكن عند التوصيـف، ولا تكتفي بمجرّد كشـف الظاهـرة؛ فلذلـك لـم يتمكـن الطبيعيـون من تجنّب التفسـير. والذيـن أقصـوا العقل من سـاحة العلم واكتفـوا بالمنهـج التجريـبي ولـم يسـتطيعوا أن ينقبضـوا أمـام تلـك الأسـئلة الوجوديـة الواقعيـة، أتوا بمـا أتـوا بـه مـن الأمـور المخالفـة للقوانـين العقليـة القطعيـة، وسـاعدهم على بثّها الإعلام السـاعي لاسـتحمار النـاس واسـتعمار عقولهم. أمّـا التنبّؤ بالحـالات المسـتقبلية، فليس فيها خـلاف بعد بيان المطالـب المتقدّمـة أنّهـا من شـؤون العقل.

3ـ دور الإلهيات في الأغراض العملية للطبيعيات

تتلخّـص الأهـداف العملية للعلم الطبيـعي في أمريـن: الأوّل الأهداف الناظرة إلى الإنسـان بما هو هـو، والأهـداف الـتي يريـد الطبيـعي تحقيقها هنا هي تسـهيل الحيـاة للإنسـان بدفع المـضرّات وجلب المنافـع. والأمـر الآخـر ناتج عـن الأوّل في الواقع وهـو ناظر إلى الطبيعـة بوصفها مؤثّـرةً في تحقيق كمال الإنسـان. مـن هنـا تطـرح أسـئلة مهمّـة وهي ما هـو كمال الإنسـان؟ وبـم يتحقّـق؟ وهل يسـتفيد من الطبيعـة أيّمـا الاسـتفادة أو يجـب الاقتصار على قدر معـيّن؟ إذا بنينا على أنّ الاسـتفادة ينبـغي أن تكون بقـدر معـيّن، فمـا هـذا القـدر؟ ولا نقـاش في أنّ هـذه القضايـا ليـس ممّـا يرجـع للإجابـة عليها إلى المنهـج التجريـبي ولا يمكن الإجابـة عنها إلّا بالعقل. أمّـا الأوّل فمتوقّف على معرفة حقيقة الإنسـان، وهي محالـة بالمنهـج التجريبي.

ويترتّـب على هـذا معرفـة الكمـال الحقيـقي للإنسـان، فإذا كانـت حقيقة الإنسـان بجانبـه المجرّد

فكماله بكمال ذلك الجانب، فينبغي أن تسخّر الطبيعة لصالح هذا الجانب. فالغاية الأولى للعلم الطبيعي ينبغي أن تكون لفهم العالم الطبيعي. ويترتّب على هذا الفهم معرفة كيفية التعامل معها بحيث تكون سببًا لحفظها لتبقى بيئةً مناسبةً للحياة البشرية وكيفية الاستفادة منها لتامين الحاجات الضرورية للإنسان. وهذا بخلاف ما يشاهد اليوم بعد أن أصبحت الثمرة العملية والتغلّب على الطبيعة هي الغاية القصوى للعلم، فصار كلّ ما يحقّق هذا الغرض مشروعًا، فكانت نتيجة ذلك الإعراض عن المعارف الحقّة التي تبني الرؤية الكونية التي يترتّب عليها السلوك العملي للإنسان هذا من جانب، ومن جانب آخر ظهر التفريط في استخدام الطبيعة، فكان عاقبة ذلك انقلاب البيئة الصالحة فاسدةً، كما أنّ البشرية بواسطة الأسلحة الفتّاكة أصبحت أشدّ المخلوقات وحشيةً.

الخاتمة

1ـ توجد ثلاثة أقوال في مسألة العلاقة بين الإلهيات والطبيعيات: القول بالتعارض بينهما، والقول بالتمايز، والقول بالتعاضد. وإثبات الأخير يستلزم إبطال الأوّلين؛ فلذا صببنا الاهتمام عليه.

2ـ يمكن بيان تلك العلاقة من حيث مبادئ العلمين ومسائلهما وأهدافهما.

أ ـ حاجة الإلهيات إلى الطبيعيات

من جهة المبادئ لا تحتاج الإلهيات إلى الطبيعيات إلّا لغرض تسهيل التحصيل.

من حيث المسائل فإنّ العلم الإلهي غير محتاج أيضًا إلى الطبيعيات إلّا فيما يسمّى بـ"المسائل الإلهية غير المستقلّة"، وقد ثبت أنّ تلك المسائل ليست إلّا موارد تطبيقيةً للقوانين العقلية. نعم، قد تكون الاكتشافات العلمية مرشدةً إلى بعض المسائل الفلسفية التي قد تغفل عنها العقول. بالإضافة إلى ذلك لا يمكن تطبيق النتائج العقلية على الموارد الجزئية إلّا من خلال النظر في تلك الأمور التي تؤمّنها الطبيعيات. لكنّ تجاوز هذا الحدّ أدّى إلى توغّل الطبيعيين في الأبحاث العقلية التي ليست من شأن صناعتهم.

من حيث الأهداف، لا يمكن تفسير الظواهر الكونية التي تعدّ من غرض الحكيم إلّا عقب الإجابة عن السؤال بـ "هل" و"كيف"، الذي يتولّى العلم الطبيعي بيانه. ثمّ إنّ حقيقة النوع الإنساني هي ناطقيته التي بها يكتمل كما أنّ حياته في العالم المادّي تحتّم عليه التفاعل مع ذلك العالم المتوقّف على المعرفة، فكان العلم الإلهي محتاجًا إلى الطبيعيات.

ب ـ حاجة الطبيعيات إلى الإلهيات تتجلّى من حيث:

ـ المبادئ، فإنّ بين العلمين مبادئ مشتركةً، كما أنّ العلم الطبيعي يختصّ ببعض أصول موضوعة تتكفّل الإلهيات بإثباتها. لكنّ الطبيعيات الحديثة لمّا أبعدت العقل ولم تستطيع السكوت في مجال تفسير الظواهر التي تكتشفها أنكرت بعض القوانين البدهية العقلية. وموضوعية العلم الطبيعي متوقّفة على أصول تقع على عاتق الإلهيات مهمّة إثباتها، بالإضافة إلى أنّ التجربة لا تتمّ إلّا بعد ثبوت بعض المقدّمات الفلسفية. ثمّ إنّ الخصائص المطلوبة في نتيجة العلم الطبيعي من قبيل الكلّية والضرورية وغيرهما لا تأتي من التجربة، كما أنّ معرفة صحّة النتيجة من عدمها موكولة إلى الإلهيات.

ـ المسائل؛ لأنّ الإلهيات هي التي تتولّى مهمّة تكوين المفاهيم الكلّية الطبيعية، وبيان الأحكام العامّة للموجودات الطبيعية.

ـ الهدف؛ لأنّه لمّا كان من العلل الوجودية للعلم، فلا يكون العلم الطبيعي مشخّصًا لأغراضه، وإنّما تبيّنها الإلهيات، كما أنّها هي التي توجّه العالم الطبيعي إلى الأهداف النبيلة التي لا تتنافى مع القوانين الصحيحة والقيم الإنسانية من ناحية النظرية والعملية.

قائمة المصادر

القرآن الكريم.

ابن سينا، الرسائل في الحكمة والطبيعيات، دار العرب، القاهرة، الطبعة الثانية.

الراغب الأصفهاني، حسين بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم، بيروت، 1416 هـ.

مصباح يزدى، محمدتقى، هماندیشی معرفتشناسی، موسّسهی آموزشی و پژوهشی امام خمینی، قم، 1395 ش.

حبیبی، رضا، درآمدی بر فلسفهی علم، موسّسه آموزشی و پژوهشی امام خمینی، قم، 1387ش.

معلوف، لويس، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، 2000 م.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، دار ومكتبة الهلال، مؤسّسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، 1408 هـ.

الجوهري، أبو نصر، تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت، 1407 هـ.

مجموعة من المؤلّفين، العلوم الطبيعية،دار المسيرة، عمان.

مصباح اليزدي، محمدتقي، شرح إلهيات الشفاء، مؤسّسهی آموزشی و پژوهشی امام خمینی، قم، 1391 ش.

بلعز، كريمة، الوضعية المنطقية والعلم المعاصر، مجلّة لوغس، العدد الثاني، 2014 م.

بن فارس، أحمد، معجم مقاييس اللغة، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، الطبعة الأولى، 1404 هـ.

إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفاء، الدار الإسلامية، 1412 هـ.

المصري، أيمن، أنفع التقريرات في شرح الإشارات والتنبيهات، تقرير الشيخ محمد العلي، ومضات للترجمة والنشر، 2020 م.

قلامين، صباح، الأسس والأبعاد الفلسفية لمبدإ الارتياب في فيزياء الكمّ عند هيزنبرغ وانعكاساتها على الإبستيمولوجيا العقلانية المعاصرة، مجلّة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 12، 2020 م.

البدوي، عبد الرحمن، موسوعة الفلسفة، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، 1984 م.

گلشنی، مهدی، تحلیلی بر دیدگاههای فلسفی فیزیکدانان معاصر، پژوهشگاه علوم انسانی و مطالعات فرهنگی، چاپ یکم، 1369 ش.

الموسوي، روح الله، الإلهيات والفيزياء، دار الدليل، كربلاء المقدسة، الطبعة الأولى، 2022 م.

الطباطبائي، محمدحسين، أصول الفلسفة والمنهج الواقعي، المؤسّسة العربية للدراسات والنشر، 1421 هـ.

الطباطبائي، محمدحسين، الحاشية على كفاية الأصول، بنياد علمى و فكرى علّامه‌ى طباطبايى، قم، الطبعة الأولى.

الطباطبائي، محمدحسين، نهاية الحكمة، مركز انتشارات موسّسه‌ى آموزشى و پژوهشى امام خمينى، قمّ المقدّسة، الطبعة الرابعة، 1386 ش.

جوادى آملى، عبدالله، رحيق مختوم، مركز نشر اسراء، قم، چاپ دوّم.

الرباني، علي، مناهج الاستدلال، مؤسّسة النشر الإسلامي، الطبعة الأولى.

العابدي، فلاح، لباب المنطق، ومضات للترجمة والنشر، الطبعة الأولى.

مصباح اليزدي، محمدتقي، تعليقة على نهاية الحكمة، مؤسّسه‌ى آموزشى و پژوهشى امام خمينى، الطبعة الأولى.

باربور، ايان، علم و دين، مركز نشر دانشگاهى، چاپ هفتم.

ابن سينا، الحسين بن عبد الله، النجاة، مؤسّسه‌ى انتشارات و چاپ، تهران، 1379 ش.

ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الإشارات والتنبيهات، بوستان كتاب، قمّ، الطبعة السادسة، 1430 ش.

ابن سينا، الحسين بن عبد الله، الشفاء (الطبيعيات)، كتابخانه‌ى عمومى حضرت آيت الله العظمى مرعشى نجفى.

سليمانى، فاطمه، ماده از نگاه فيزيک و فلسفه، مشكوة نور، سال 11، شمارگان 36 و 37.

زكي نجيب محمود، نظرية المعرفة، مؤسّسة هنداوي سي أي سين، 2018.

گلشنى، مهدى، تحليلى از ديدگاهاى فلسفى فيزيكدانان معاصر، پژوهشگاه علوم انسانى و مطالعات فرهنگى، 1394 ش.

الشيرازي، صدر الدين محمد بن إبراهيم، الحكمة المتعالية في الأسفار العقلية الأربعة، مكتبة المصطفوي، قمّ.

الطوسي، نصير الدين محمد بن محمد، شرح الإشارات والتنبيهات (مع المحاكمات)، دفتر نشر الكتاب، قم، 1403 هـ.

التهانوي، محمدعلي بن علي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 1996 م.

Gondran Michel, Gondran AlexandreMcanique quantique: Et si Einstein et de Broglie avaient aussi raison? Edition materiologique, pages 05.

James Feibleman, a set of postulates and a definition for science, philosophy of science, vol 15. 1948.

Alexandre Gondran, Michel Gondran, Mcanique Quantique : Deux interprtations?, s la revue Dcouverte de janvier–fvrier 2016, n°402.

https://etudestech.com.

https://www.britannica.com.

James Feibleman, a set of postulates and a definition for science, philosophy of science, vol 15. 1948.

journal article, a set of postulates and definition for science, james feibleman philosophy of science, vol 15,no1 jan. 1948.

Mark Cheng, principles of scientific methode, https://www.researchgate.net/publication/281098579.

McCain, Kevin, The Nature of Scientific Knowledge An Explanatory Approach , Springer, 2016.

Miran epstein, introduction to the philosophy of science,semantic scholar, 2012

popper karl, the logic of scientific discovery, Routledge Classics, edit 1, 2002,

ROBERT NOLA, Philosophy, Science, Education and Culture, springer, 2005

Senechal, David, HISTOIRE DES SCIENCES, Departement de physique faculte des sciences universite de Sherbrooke, 2009

the national academy of S.E.M., Reproducibility and Replicability in Science, the national academies press, 2020

the nationnal academies of S.E.M., reproductibility and Replicability in science, the national acamies press Washington DC, 2020.